

الشهيد عبد الله موناخير

حياة نضال وثورة

تحل بعد أيام ذكرى تشييع جنازة الشهيد عبد الله موناخير في 19 أكتوبر 1997. بهذه المناسبة يعيد موقع المناضل-ة نشر بعضا مما خلفه الشهيد إرثا نضاليا على شكل كراس إلكتروني للاستعمال النضالي على أوسع نطاق.

"من هو عبد الله موناخير؟ انه نموذج المناضل البروليتاري، سليل تقاليد النضال العمالي الثوري، نموذج المناضل-ة الذي تحتاج الثورة العمالية-الشعبية بالمغرب. لهذا بالذات اغتاله نظام الحسن الثاني.

سيظل موناخير عبد الله في قلوب عشرات آلاف البحارة وفي قلوب عمال المغرب. مات وهو يعلم أن النضال من أجل القضية التي استشهد من أجلها سيتواصل، وان رفقا آخرين سيموتون من أجلها حتى تحقيق النصر."

كلمة المناضل عبد الله موناخير باسم نقابة البحارة في نشاط لفرع المعطلين باكادير (17 مايو 1996)

السبت 27 أيار (مايو) 2006، بقلم: عبد الله موناخير

أيها الرفاق أيتها الرفيقات في جمعية المعطلين حملة الشهادات بالمغرب-فرع اكادير .

لا يسع رفاقكم في نقابة البحارة وضباط الصيد بأعالي البحار إلا ان يحضروا إلى جانب من لبوا دعوتكم من نقابات ومنظمات سياسية وحقوقية وجمعيات اجتماعية وثقافية.

أيها الرفاق أيتها الرفيقات: ينعقد مهرجانكم الخطابي هذا وانتم على أهبة الدخول في معركة على المستوى الوطني تستوجب من كل القوى الحاضرة دعمها المادي والإعلامي والنضالي الفعلي.

كما ينعقد هذا المهرجان وآلة البرجوازية سائرة في طحن الكادحين عموما والطبقة العاملة على الخصوص، وذلك بتنفيذ مخططات المؤسسات الامبريالية التي تتماشى ومصالح الفئة الماسكة بالسلطة في هذا البلد، الشيء الذي ترتب عنه ولا زال إفقار أوسع الفئات الشعبية، واتساع رقعة البطالة والتشرد والموت جوعا في حين أن الأثرياء، وهم المشكلون لأقلية قليلة جدا، يزدادون ثراء ونعيما واستهتارا بهذا الشعب المضطهد.

أيها الرفاق ، أيتها الرفيقات

إن مرد تطبيق املاءات المؤسسات المالية الامبريالية بواسطة وكلائها المحليين بأسرع ما يمكن وبحدافيرها هو ضعف التنظيمات الجماهيرية، وعلى رأسها النقابات العمالية، بل وتسرب عملاء البرجوازية إليها ليشلوا من الداخل. إذ إن القمع وحده لا يكفي في نظر المستغلين. والدليل الساطع على ما نقول هو ما يهزل له اليوم من داخل هذه التنظيمات من سياسة الوفاق الطبقي والسلم الاجتماعية والتشارك وقدرة المؤسسات الرأسمالية على المنافسة ..

وتعمل التنظيمات السياسية المحسوبة على نصره العمال والمعطلين على السواء إلى التظير والتطويل لإفساد وعي المضطهدين.

ونغتتم الفرصة من على هذا المنبر لنتوجه إلى كل المنظمات النقابية أن تخرج فورا من مؤسسات الخداع، من مجلس استشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للشباب والمستقبل وكل ما يدوخ العمال والمضطهدين.

أيها الرفاق، أيتها الرفيقات المعطلين

نحيي نحن في نقابة البحارة من صميم قلبنا تنظيمكم الذي انشئ و واصل عمله منذ سنوات في أحلك الظروف، واستطاع إن يفرض نفسه كمنظمة نقابية للمعطلين. إلا ان المطروح اليوم هو ان تعرف كل المنظمات الجماهيرية الحازمة كيف تنغرس وسط الجماهير وكيف تضع برامجها بكل دقة ووضوح،

وتعرف ان تبرز مكامن الضعف وتشهر بها لأجل تجاوزها. وعلينا كذلك ان نتقي شر سموم الأفكار البرجوازية، سواء التي تقبل بالوضع على ما هو عليه وتقترح له شعارات الوفاق الطبقي أو التضامن الاجتماعي أو السلم الاجتماعية، أو الذين يصفون أوضاعنا، أوضاع شعبنا، ليطلبوا من الجلادين والمستغلين والمستبدين الرحمة والشفقة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بدل رفع شعار النضال المستميت مع الجماهير في المعامل والكلبات والمدارس والضيعات الفلاحية ومع النساء والشباب والكهول والتشهير وسطهم بالظلم الطبقي وبالرأسمالية والاستبداد، وإذكاء الحس الطبقي وسطهم حتى يتحرروا من نير الجهل والعبودية.

أيها المعطلون، أيها المعطلات

علينا تجاوز الإطار الضيق لتنظيمكم هذا وتجاوز انحصاره في حملة الشهادات لينظم كل المعطلين حتى لا نتوغل في وحل البرجوازية ونتناغم مع شعارها "فرق تسد" إذا أردنا بهذا الإطار خيرا.

إن البطالة تشمل خريجي المعاهد والمدارس وكذلك من لم تطأ قدمه المدرسة بناتا بفعل سياسة التعليم الطبقي، وعلى النقابات ان تنسق مع إطاركم فيما يخص المطرودين من العمال وما أكثرهم ، ونفكر في كيفية تنسيق الجهود ضد العدو الطبقي المتربص بنا كل ثانية.

إن البطالة ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي/ وتكتسي في مجتمعاتنا التابعة شكل بطالة جماهيرية لا يمكن القضاء عليها الا بالنضال المشترك لكل المضطهدين بقيادة التنظيمات العمالية لإقبار النظام الرأسمالي مصدر كل الأحوال والكوارث الاجتماعية والبيئية.

لا منقذ لنا من البطالة والجوع ومن اضطهاد النساء والأطفال والشباب إلا بقبر الوحش الرأسمالي وإلا فالكارثة تنذر بتدمير الكون.

إن هذا لا يعني إلا ناضل من اجل الحد من البطالة ومن شقائنا في ظل نظام عبودية العمل المأجور ، ولكن لا يجب ان (... كلمة غير واضحة في النص المكتوب بخط اليد) هذا بالتنشيع بالنظام الرأسمالي والدعاية لسحقه.

بتضافر جهود الكادحين والمهمشين وبقيادة المنظمات العمالية يمكن تحقيق سعادة الإنسان مع أخيه الإنسان.

فلنتحد جميعا ولنناضل: ضد البطالة بكل أنواعها، ضد تهميش الشباب، ضد استغلال العمال والعاملات، لأجل شحذ وحشد طاقات كل المضطهدين ضد مجرمي الحروب والمستبدين ومصاصي الدماء. لأجل الحرية النقابية وإلغاء القوانين المجحفة. لأجل عيش لائق وسكن لائق. لأجل توفير الشغل للجميع.

وأخيرا لا بد ان نهني جمعية المعطلين - فرع اكادير على إصدار العدد الأول من النشرة الداخلية "المعطل-ة المكافحة" باعتباره من الأنوية الإعلامية لإعلام شعبي مكافح فعلا .

افتتاحية العدد الاول من نشرة البوصلة

الثلاثاء 5 حزيران (يونيو) 2007، بقلم: نشرة البوصلة

يرزح عمال البحر، بحارة وضباطا، تحت نير استغلال رأسمالي مضاعف ألقى بهم إلى مشارف التشرذم والجوع:

(1) أجور بؤس لا تغني العامل(وأسرته) من جوع ولا تكسي عريه ولا تقيه من مرض.

(2) شروط استغلال قاسية من ساعات عمل طويلة بجهد جسماني مرهق يفوق طاقة الجسد في ظروف لا تناسب العمل والإبحار(المؤونة-المبيت- النظافة-التطبيب الخ)

(3) مخاطر محدقة من كل جانب والبحار اعزل من كل وسيلة للوقاية والاتقاد مما يخلف المعطوبين وذوي العاهات المستديمة والأرامل والأيتام

(4) بطالة تتربص بالبحارة بكل اختصاصاتهم: آلاف البحارة يجوبون أرفصة الموانئ عارضين قوة عملهم بأبخس الأثمان

إن هذا الجحيم الرأسمالي الذي ينزع كل معنى لحياة المأجورين ما هو إلا الوجه الآخر لرفاهية كمشة من المالكين المستغلين استحوذوا على الخيرات ووسائل الإنتاج

وهم لذلك يسعون لتأييد هذا الوضع بكل الوسائل المتاحة ومن أهمها، علاوة على القمع، إغراق العمال في ظلمات الجهل.

لكي يقاوم العمال جشع الباترونا ويرتقي وضعهم يلزم أن يكونوا على بينة من أمرهم وهو ما يستحيل دون أداة إعلامية تحيط بكل جوانب عملهم وحياتهم ونضالهم.

ومما يزيد من شدة الحاجة إلى خلق هذه الأداة الإعلامية هو الوضع الذي توجد عليه الصحافة المقربة من المنظمات النقابية، فهي لا تولي أهمية كبرى لنضالات العمال ولضرورة تنويرهم الطبقي. وما يرد بها يطبعه التشتت وضعف المواكبة وتأخير الأخبار وانعدام الكلمة العمالية المباشرة. كما تتسم في مضمونها بالثنشكي والتباكي واستعطف العدو الطبقي. علاوة على بذر أو هام " السلم الطبقي" و "الميثاق الاجتماعي" و "الحوار الحضاري".

لذا تسعى نشرتنا إلى سد ما أمكن من هذه الثغرة ولو على نطاق عمال البحر أملين أن يمتد الإعلام النقابي إلى مجمل القطاعات العمالية.

وستعمل هذه النشرة على مد عمال البحر بما هم في حاجة إليه من معرفة ومعلومات حول:

(1) التكوين النقابي: - موقع العامل في المجتمع وطبيعة علاقاته بمشغليه(الاستغلال الرأسمالي والبطالة) وموقع الدولة من الصراع بين المشغلين والمأجورين.

- دفاع العمال لأجل تحسين شروط العمل ومستوى عيش لائق: المنظمات النقابية وأشكال النضال.

(2) قانون الشغل: - حقيقة قانون الشغل: مضمونه الطبقي

- التعريف بالقوانين خاصة المرتبطة بالبحر وكشف ضررها على الأجير

- الإخبار بنا جد من نصوص قانونية ومتابعة الإصدارات(مؤلفات-مجلات-أبحاث الخ) (3) الأمراض المهنية وحوادث الشغل:

- إيقاظ انتباه العمال إلى الأخطار المحيطة بهم والتعريف بالأمراض الناتجة عن العمل وسبل الوقاية وكيفية تناولها من طرف القانون

- الإخبار بالحالات المسجلة في قطاع البحر (4) الحركة العمالية: متابعة نضالات مختلف فروع العمل المرتبطة بالبحر(الملاحة التجارية-الصيد التقليدي وبالأعالي-جرف الموانئ-التبريد والشحن والإفراغ) وكذا النضالات العمالية البارزة في فروع الإنتاج الأخرى.

(5) الباترونا: التعريف بتنظيمات الباترونا في قطاع الصيد بأعالي البحار ونظرتها إلى واقع العمل بالقطاع والقوانين المنظمة له وسبل الدفاع عن مصالحها الطبقية

(6) البيئة البحرية: خطر التدمير، مصادره وعواقبه

وستكون هذه النشرة قد بلغت هدفها وضمنت استمراريتها إذا أثارت انتباه عمال البحر، بل شغيلة أي قطاع، فساهموا بانتقاداتكم ومشاركاتكم فيها.

البوصلة، نشرة داخلية غير منتظمة تصدرها نقابة البحارة وضباط الصيد بالأعالي المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل- أكادير

الاحد 24 حزيران (يونيو) 2007

عبد الله موناخير

يعيش البحارة الصيادين بالحصاة في أوضاع قاسية، حيث العمل محفوف بمخاطر الموت والحوادث المهنية، بما فيها القاتلة، والشيوخوخة المبكرة مقابل حماية اجتماعية هزيلة إن لم نقل منعدمة.

وهذا القطاع لا يضمن العمل طيلة السنة، لاسباب نذكر منها موسمية الصيد وأحوال الطقس، علاوة على ما يتعلق بالمراكب في حد ذاتها من عطالة المحرك أو إصلاح جزئي للهيكل، وفوق هذا كله يعاني البحارة من التوزيع المجحف للمحصول (40 بالمائة للمجهز و60 بالمائة للبحارة توزع بينهم بتراتبية- قسم السردين).

في هذه الأحوال لا يمكن للمرء الا أن يعلق آماله على كل مبادرة للتضامن لمواجهة كل الصعاب والطوارئ، فما كان من بحارة السردين بميناء أكادير الا ان تجاوزوا مع فكرة جمعية التعاون (تعاضدية) فكان أن تأسست عام 1986. لكن لم تنقض 10 سنوات حتى خابت الآمال بعد أن اقتطعت من مداخل البحارة أموالا لا علم لهم بمصيرها.

فكيف أنشأت التعاضدية؟ وما هي حقيقتها ومآلها؟ وبماذا يفكر البحارة بشأن مستقبلها؟

1. سياق النشأة ومآل الجمعية.

كانت كل الشروط مهياة لنيل ثقة البحارة، فمن جهة كان الشخص الداعي الى انشاء التعاضدية مناضلا في صفوفهم، بل مترعما لحركتهم المطلوبة لدرجة اعتقاله مع شلة من رفاقه ونيله العقاب الأشد .

من جهة ثانية استطاع البحارة الذين ناضلوا وحققوا اطلاق سراح رفاقهم ان ينتزعوا مكاسب مهمة:

1. نزع حصتين من المجهز يأخذها عن آلة سحب الشباك من البحر "البولى"

2. الراحة الأسبوعية

3. اصلاح المراكب وترميم الشباك من قبل البحارة طواعية وبالمقابل .

4. الحد نسيبا من الطرد التعسفي، الخ.

ويعود فضل تلك المكاسب في نظر البحارة الى دور الزعيم. وكانت تلك صفحة نضال في مطلع السبعينات عمل قادة نقابة القوات العمالية على طيها. فالاجتماعات العامة للبحارة لم تكن تتعقد سوى لتجديد الثقة في الزعيم، بعد خطابات الثناء عليه وعلى روح الأخوة الزائفة بين البحارة والمجهزين، ولإغداق الوعود الكاذبة على البحارة. كما تم التركيز على القطيعة مع نضالات الماضي، "المتهورة". وفيما بعد تم التخلي عن تلك الاجتماعات العامة نفسها. وبدل الانتساب الطوعي لنقابات القوات العمالية باقتناء للبطانق كما جرى في السنوات الأولى لانشائها، احدث اقتطاع من حصة البحارة عن كل مركب (نصف سنتيم لكل كيلوغرام سمك يودع في صندوق النقابة. هذا إلى جانب أن الزعيم أصبح كاتباً عاماً مدى الحياة واسندت السلطة للنقابة مهمة المساعدة في "إعداد جوازات المرور" الى الميناء. ودخلت النقابة في دور الوسيط يتقاضى مستحقات الضمان الاجتماعي للبحارة. هكذا ابتعدت تلك النقابة عن دور تأطير البحارة للدفاع عن حقوقهم. حافظ الزعيم رغم ذلك عن ثقة البحارة بفعل دوره القديم في النضالات، حيث استجاب هؤلاء لدعوته لإنشاء التعاضدية.

هكذا انعقد يوم 12 نونبر 1986 جمع عام لتأسيس تعاضدية، و كان الزعيم يقدمها للبحارة على أنها انخراط في الصندوق المهني المغربي للتقاعد (CMIR) وحفز البحارة بوعدهم شفويا بما يلي :

- منح تعويض لذوي المتوفى.

- التعويض عن العجز.

- تعويض نفقات العلاج 100%

- صندوق تكميلي للتقاعد

- فائدة لكل مساهم استكمل 5 سنوات .

- الاعمال الاجتماعية ومصحات يستفيد منها المساهمون.

- امكانية الانسحاب اللامشروط من الجمعية مع استعادة المساهمات.

وصرح رئيس التعاضدية أمام المأ أن المساهمات ستكون اقتطاعا من حصص البحارة بنسبة 3 بالمائة وهي اليوم محددة، حسب علمنا، في 2 بالمائة.

II. حقيقة التعاضدية على ضوء وعود الرئيس

أولا : لم يتحقق من هذه الوعود الا ما سيسمح للرئيس بذر الرماد في الأعين. فمن البحارة من مات ومنهم من تقاعد دون استفادة، ومنهم من طلب وقف مساهمته في صندوق التعاضدية دون أن يتحقق له ذلك.

ثانيا : تحسب نسبة 02 بالمائة من مجموع الحصص (الباترون والبحارة) ويقطع الحاصل من مدخول البحارة وحدهم مما يجعل نسبة مساهمتهم تصل الى 05 بالمائة.

ثالثا : لا ينخرط البحارة في التعااضدية فرادى بل كطاقم مركب بالكامل. ينتج عن هذا انسحاب تلقائي من الجمعية لكل بحار غادر الى مركب غير منخرط و بالمقابل انخراط تلقائي لبحار جاء من مركب غير منخرط الى آخر عضو بالتعااضدية.

رابعا: لا تعقد جموع عامة وبالتالي تقارير مالية وأدبية سنوية للمنخرطين وفق ما نص عليه قانون الجمعية الأساسية. ولا علم لأحد برصيد التعااضدية ولا بممتلكاتها من سندات وقيم وعقارات وغيرها.

خامسا: بل أن البحارة لا يعرفون الأربعة وعشرون عضوا بالمجلس الإداري و لا الأعضاء الثلاث بلجنة المراقبة كل ما يعرفونه هو الرئيس وصديقه الدريوش الذي يجهلون حتى مهمته داخل الجمعية.

سادسا : لا يدري أي بحار كيف تسيير الجمعية، و لا كيف أحدث الصندوق المستقل الخاص بالتقاعد، و لا مضمون عقدة التعااضدية مع شركة التأمين. وفوق هذا، لا أثر للجنة المراقبة التي ينص ظهير 12 نونبر 1963 حول التعااضديات على ضرورة تقديمها لتقرير سنوي .

ويعد هذا كله بدأ رئيس التعااضدية يتملص من مزاعمه السابقة حول تسجيل البحارة في الصندوق المهني المغربي للتقاعد، وحصر مهمة التعااضدية في مضمون العقد مع شركة التأمين.

سابعاً: البحارة يريدون كشف حساب الجمعية

كان لا بد من انقضاء 5 سنوات استمرت فيها الاقتطاعات من مدخول البحارة حتى يدرك هؤلاء أن رئيس الجمعية يتصرف في صندوق التعااضدية كما في صندوق النقابة دون رقيب. كما لا بد لهم أن يجربوا سنتين طرقا عدة ليصلوا الى الطريق السوي. فمنهم من توسل الى الرئيس لمراجعته نفسه، ومنهم من لجأ الى القضاء ومن كف عن المساهمة. بل منهم الذين توصلوا برصيد اقتطاعا تهم وطلبوا رجعتها . ومن البحارة من تسلم رصيده وكان هزيلا.

قامت نقابتا البحارة- كدش بطانطان و أكادير بمراسلة مفتوحة لكل من وزير الشغل والصيد البحري و نشرتها جريدة أنوال .

بتاريخ 07 يوليوز 1995. وذلك بطلب من جماعة من البحارة، تكشف الرسالة عن حقيقة التعااضدية وادعاءات رئيسها وغموض تسييره ، فطرحت ما يلي:

- الالاح على ارجاع الأموال إلى ذويها.

تكوين لجنة من وزارة الصيد ووزارة الشغل. وكل الجهات المعنية بما فيها نقابة البحارة و ضبط الصيد باعالي البحار باكادير و نقابة البحريين بطانطان ، أومن ينوب عنها من المركزية النقابية كدش –

- محاسبة رئيس التعااضدية

الا أن الرسالة المفتوحة الى الوزارتين كمثيلتها لم تلق أي جواب:

أن النقابيتين لم تهديا سوى الى تبديد أوهام البحارة حول هذه الوسيلة المزعومة لحل المشاكل، والى اعلام الرأي العام العمالي بحقيقة التعااضدية. ومع بداية سنة 1996 بدأ الاهتمام بمصير التعااضدية يكبر ولعب بعض المجهزين دورا في تحفيز البحارة بينما التف آخرون حول رئيس التعااضدية، فما سر ذلك؟

أولا: يرى بعض المجهزين في رئيس التعااضدية قائدا نقابيا لنضالات بداية السبعينات، التي أبان فيها البحارة عن كفاحية لا مثيل لها في تاريخ هذا القطاع محليا، والتي انتزعت مكاسب لازالت في ذاكرة البحارة والمجهزين على سواء.

ثانيا: يعادي المجهزون كل تنظيم للبحارة، فهو في نظرهم اتحاد ونضال، ألم تكن نقابة القوات العمالية نفسها إطارا لانتزاع المكاسب؟

ثالثا : يعتبر المجهزون التعااضدية مكسبا للبحارة،حتى وإن كان الاقتطاع يتم من حصصهم فقط. ويخشون إقدام البحارة على طلب شمول الاقتطاع لحصة المجهزين، وهو ما سبق أن لوح به رئيس التعااضدية.

رابعا: بعض المجهزين، ممن يعملون في نفس الوقت ضمن طاقم المركب، يناهضون رئيس التعااضدية لانهم يرون فيها مبترا لما يقطعه، من حصصهم كبحارة و يعادونه أيضا كباقي المجهزين.

أما المجهزون الذين يدعمون رئيس الجمعية، فهم يدركون مثل السلطة أن رئيس التعااضدية خفت دوره كنقابي مرتبط بمصالح البحارة، وإنه ما أنفك يسدي لهم خدمات جلييلة، وهذا ما جعل القوات العمالية تحظى بالمساعدة سواء بالمقر في الميناء، أو دفع البحارة على الارتباط بها باسناد أدوار إدارية لها. وبذلك أصبحت نقابة القوات العمالية عرقله لظهور أي نقابة مناضلة فعلا.

وبتاريخ 20 مايو 1996 توجت تحركات البحارة المبعثرة، والتي قادها المجهزون أحيانا، باجتماع تحت اشراف رئيس المنطقة الحضرية لأنزا (الباشا) حضره ما يفوق 400 بحار الى جانب مجموعة من المجهزين ممثلي المصالح ذات العلاقة بالتعااضدية. حاول المجهزون نصب وصاية على البحارة، ففشلوا رغم دعم السلطة لأنصار رئيس التعااضدية. فقد تمسك البحارة باستقلالهم وعزمهم عن الدفاع عن مصالحهم وانتدبوا 15 منهم كمثلي في لجنة مختلطة لمحاسبة رئيس التعااضدية . ضمت اللجنة ممثلين عن مكتب استغلال الموانئ، و المندوبية الجهوية للشؤون البحرية ومكتب الصيد البحري. و أسفر الاجتماع عن : وضع أجل أسبوع لاجتماع آخر بالولاية.

لم يتم الاجتماع الا في 31 مايو بحضور كل الأطراف. استعرض ممثلو البحارة حالة التعااضدية، وطالبوا بكشف حساباتها وتسييرها، وبوضع قاعة للاجتماع رهن إشارة البحارة وبنسخة من محضر الاجتماع.

أسفر الاجتماع عن ضرورة حصر لائحة المراكب الخاضعة للاقتطاع ومبلغه، و لائحة بأسماء البحارة المساهمين والمستفيدين. واسند ذلك لكل من لديه حسابات الاقتطاع في أجل 03 يونيو 1996.

وكجميع الاتفاقات التي لا تستند على نضال الكادحين. بقيت نتائج الاجتماع حيرا على ورق لحد الآن. بعد فشل كل المساعي،(رسائل واتصالات) تجمهر 63 بحارا أمام الولاية يوم 20 يونيو مجددين مطالبهم، واندبوا 10 للاجتماع بالولاية. فقام أحد مسؤوليها بتهديد ممثل البحارة (مونا صير عبد الله) بالزنازة ووعد بإجراء الحساب في أجل أسبوعين. وطلب من البحارة انتداب 4 لمقابلة الوالي. أمام تشيبت البحارة بمطالبهم قام الوالي بطرد الناطق الرسمي باسمهم واعد اياهم بحل المشكل شريطة الا يتجمهروا ثانية.

هكذا تكثر الوعود لربح الوقت وفك تعبئة البحارة، وعند الضرورة تتصاعد التهديدات لثنيهم عن المطالبة بحقوقهم.

لحد الآن لم يكشف حساب التعااضدية وتسييرها، واجتمعت لجنة المحاسبة مرتين بدون استدعاء ممثلي البحارة. بل يتم طرد أحد ممثلي البحارة من بناية الولاية باعتبار ذلك أمرا من الوالي. قد وقع ما يفوق 400 بحار عريضة تشيبت بعضوية المطرود من الولاية و مطالبة بكشف حساب التعااضدية في أجل 15 يوما. مع ذلك استمر الطرد من الولاية ولا زال الحساب لم يكشف رغم أن عددا من الجهات قدمت أرقامها وهي متضاربة.

خلاصات

بعد أن تمكن البحارة من طرح مشكل التعااضدية واندبوا ممثلهم لحله، لم تسر الأمور كما يجب بل ظهرت العراقل بمحاولة إقصاء ممثل تشيبت به البحارة. وظل المشكل يراوح مكانه.

وأمام التطورات المرتقبة يلزم البحارة أن يدققوا ما يريدونه من عملية كشف الحساب: هل ستحل الجمعية أو تستمر. وما هي أشكال الاستمرار: نسبة الاقتطاع ونوع الخدمات. ويجب محاسبة كاتب النقابة عن صندوقها ووقف الاقتطاع ليكون الانخراط طوعيا.

ولا يمكن أن ييبث البحارة في مصير التعااضدية الا بعدد الاجتماعات العامة التي لها وحدها سلطة القرار . فالمكتب النقابي أو الممثلين في لجنة المحاسبة ليسوا الا أجهزة للتنفيذ .

ولقد دل سعي البحارة الى صيانة حقوقهم في التعااضدية على تلك الحقيقة القديمة والجديدة دوما وهي أن اتحاد الكادحين وارتقاء وعيهم هو الذي يصون مكاسبهم ويحقق المزيد منها.

مجموعة من البحارة- أكادير مارس 1997 ، نشر بجريدة "الأنوار" بتاريخ 25 مارس 1997

بقلم: نشرة البوصلة

إحياء للذكرى العاشرة لاغتيال المناضل الاشتراكي الثوري عبد الله مناصير، تقوم جريدة المناضل-ة طيلة شهر يونيو بنشر الرصيد الإعلامي لهذا المناضل، وتوثيقاً حول ملابسات اغتياله.

كلما نهضت النقابات العمالية للقيام بواجبها في الدفاع عن الأجراء بالدعوة إلى الإضراب العام، تسارع الحكومة- وسط حملة ترهيب وتحدي للكادحين- إلى لقاء المسؤولين النقابيين لتؤكد على "الحوار كأسلوب لحل جميع النزاعات الاجتماعية". ويتم تكوين لجان ووضع برنامج اجتماعات دورية أو حتى يومية. وبين فينة وأخرى تتلقى الحكومة توجيهات بضرورة "الحوار مع الأطراف الاجتماعية". وعند كل لقاء بالنقابات يجري الحديث عن تفهم المطالب العمالية وتعطى وعود. ومع انطفاء حالة الاستعداد للعراك لدى الجماهير العمالية، ينصرف أرباب العمل والحكومة إلى مشاغلهم: مراكمة الرأسمال وتأييد استعباد الأغلبية في أسوأ الشروط.

هذا ما طبع سنة 1994 أيضاً: فيعد أن دعت الكنفدرالية جماهير العمال بالمغرب إلى الإضراب العام في 25 فبراير، ردت الحكومة بمنع الإضراب، وانطلقت أبواق البرجوازية من صحف ومجلات تطبل لفضيلة الحوار. وانعقدت جلسات حوارية وبادرت الحكومة منفردة بإعلان نتائج التفاوض. ولم تكن تلك النتائج سوى ما سبق للنقابات أن رفضته. ولا جديد في البلاغ الحكومي غير تغيير طفيف في مواعيد منح الزيادات في الحد الأدنى للأجور وفي رواتب الموظفين. وأخبرت الكنفدرالية والاتحاد العام للشغالين بتأجيل إعلان الموقف من ذلك إلى ما بعد تشكيل الحكومة الجديدة. جاءت تلك الحكومة واعترف الفلالي أن الحوار لم يكن "جدياً ومسؤولاً" واستقبل في الصيف وفداً عن كدش والاتحاد العام وجدد له الالتزام بكل الوعود، وباستئناف الحوار الاجتماعي مباشرة بعد عيد الشباب. كما أنه كلف وزير الشغل بالتنسيق وضبط برنامج اللقاءات حول مختلف القضايا التي كانت موضوع كلام. وقام وزير التجارة والصناعة من جهته بالاجتماع مع مسؤولين من كدش، وتم الاتفاق على تسوية العديد من القضايا، وعلى استمرار المشاورات لتجاوز مصادرة الحقوق ورفض الحوار.

ودون أن تنتج لجنة الحوار الدائمة التي أحدثها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أي شيء ودون إخبار بمصيرها، أحدث في شنتبر مجلس استشاري خاص بالحوار.

صفات هذا المجلس:

- هو نادي للكلام والمداولات، ليس لما يصدر عنه أي قوة إلزامية(استشاري فقط).

- تم التأكيد في بيان تأسيسه أن الغاية هي تجنب " المس بالمكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة بفعل توضيحات الجميع" وهذه إشارة إلى برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ عام 1983 ودفع ملايين الكادحين إلى مشارف المجاعة.

- لا يضم إلا أربعة ممثلين للنقابات المناضلة(الكنفدرالية-الاتحاد العام- التعليم العالي)- الاتحاد المغربي للشغل)، وخمسة لنقابات لا توجد إلا في المناسبات الحوارية

- يضم عشرين ممثلاً للرأسمال والدولة: وزراء + أرباب عمل + خدام آخرين للدولة(سفير سابق، وزير شغل سابق، رئيس وأمين المجلس الوطني للشباب والمستقبل)، وهذا وحده كاف لمعرفة ما يمكن أن يتمخض عن هذا المجلس ويوم 14 نونبر، عقد الوزير الأول مع الأخوين الأموي وبوزبع جلسة عمل تناولت تنفيذ وعود الحكومة وإرجاع النقابيين المطرودين، ووضع برنامج للحوار مع النقابات العمالية، انطلاقاً من الاجتماع المرتقب للمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي. بعد أسبوعين من هذه الجلسة، سجل بيان للمكتب التنفيذي لكدش:

- غياب معالجة الحكومة لملفات المأجورين رغم الوعود

- المفاوضات معلقة، بل يتم التهرب من الالتزامات

- أهم النزاعات الاجتماعية لم تجد حلاً

- ضرورة العودة إلى مائدة المفاوضات

آنذاك كان المجلس الاستشاري المتابع للحوار الاجتماعي قد بدأ دورته الأولى، واستمرت إلى 20 دجنبر. فبماذا خرج هذا المجلس؟ خرج بما يلي:

- ستقدم الحكومة في الاجتماع المقبل جرداً للقضايا التي تناولها الحوار سابقاً، سواء التي وجدت حلاً أو سائرة إليه أو معلقة

- ستقدم النقابات تصورها وملاحظات واقتراحاتها حول المسائل المعروضة للبحث الحسيلة: كل هذا موجود في رفوف الحكومة. كلام وكلام.

أما الأفعال فهي تصب في اتجاه آخر:

- استمرار تجويع العمال بأجور البؤس، وارتفاع الأسعار وبسحقهم بالضرائب(مصالح رسمية مختصة تقدر الحد الأدنى للعيش ب 4400 درهم شهرياً)

- الإجهاز على الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وعناية بالطفولة والشباب

- استمرار حملات الطرد والتسريح، واتساع التشغيل المؤقت، وتضخم صفوف العاطلين
- تدهور ظروف الشغل، وتكاثر الحوادث والأمراض المهنية
- استغلال مفرط لجماهير النساء في شروط مهينة، واستغلال الأطفال بكثافة في عدد من القطاعات المتخلفة
- ضعف الحماية الاجتماعية من تأمينات، وضمان اجتماعي، وتقاعد الخ. وهو ضعف كمي ونوعي
- محاربة التنظيم النقابي بمختلف الوسائل، حتى الطرد والمحاكمات(الفصل 288 من القانون الجنائي). وإفراغ دور مناديب العمال من كل محتوى إنه استمرار الهجوم الكاسح الذي بدأ منذ سنة 1983 بتطبيق كل ما تمليه الدوائر الامبريالية لحل أزمة الديون على حساب العمال وعموم الجماهير الشعبية. ونظرا لحالة الاقتصاد المريض فلا ينتظر أن تخفف البرجوازية والحكومة من حدة الاعتداء على الشغيلة. فهل ينتظر ضحايا الاستغلال أن يقدم لهم الرأسماليون مكاسب عن طيب خاطر ودون تعب؟ فقط بغناء نشيد الحوار كأسلوب لحل جميع...؟

الطمأنة والتخويف من أجل الحوار

حتى من يجهل (أو يتجاهل) تبعات التناقض بين الرأسمال والعمل، يمكنه أن يعود إلى التجربة الملموسة. ففي السنوات الأخيرة جرت تجربة طويلة لدفع البرجوازية إلى مائدة الحوار بنداوات ذات نفس طويل. وقد بنيت تلك المحاولات على وسيلتين:

- الطمأنة: مطالبنا لا تكلفكم، أيها الرأسماليون، فلا تخافوا على الثروات.
- التخويف: المشاكل كثيرة وكبيرة، فعليك يا برجوازية ويا حكومة التنازل على بعض الفئات

الطمأنة:

ماذا يكلف إرجاع المطرودين؟ ماذا يكلف تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح العمال؟ ماذا يكلف مراجعة قانون الشغل؟ ماذا يكلف احترام القانون والحرية النقابية؟ ماذا يكلف مراقبة تسجيل العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ الخ.

هذه الحجة لا تقنع البرجوازية، لأن الإجهاد على مضامين تلك المطالب هو الذي يتيح أقصى الأرباح في أسرع الأوقات.

إن هذه الحجة(مطالبنا لا تكلف) تريد أن تكون ردا على مبررات الحكومة القائلة أن مطالب العمال تعجيزية. كما كان الأمر يوم 13 دجنبر 1990 لما قالت أنها تكلف ما بين 800 إلى 1000 مليار سنتيم.

إن هذه الحجة ليست حجة نقابية، أي أنها لا تستند إلى منطق عمالي.

فهل نتخلى عن مطالبنا إن كانت مكلفة للرأسماليين؟

فهما كانت مطالب العمال، هل ننسى أن كدحهم وتعبهم وآلامهم وحتى موتهم هو مصدر كل الخيرات والثروات التي يكدها الرأسماليون؟، والعمال ألا يطالبون نقابيا سوى بقسط إضافي مما أنتجوه؟ أليس العمل وحده مصدر كل قيمة؟ لماذا لا يستجيب الرأسمال والدولة لمطالب يقال أنها لن تكلفه؟

إن ما يبدو غير مكلف للبرجوازية، هو في الجوهر أشد خطر عليها. فهي قد تعطي زيادة في الأجور ب 5 أو 10 في المائة سرعان ما تسترجعها بتشديد الاستغلال، وغير ذلك من الطرق (رفع الأثمان-الضرائب-الخ)، لكنها لن تتنازل إلا بصعوبة عن الحرية النقابية الفعلية. لأن هذه الحرية ستنجح رفع كفاحية العمال وصلابة صفوفهم وما يصاحب ذلك من تمرس وتربية نضالية، قد تقضي في المدى البعيد إلى المس بالسلطة الاقتصادية والسياسية للطبقات المالكة. إن الادعاء أن إطلاق الحرية النقابية غير مكلف يتناسى أن الحرية كل لا ينقسم. فلا حرية للنقابة دون حرية تعبير شاملة، وحرية التنظيم بمختلف أشكاله، وحرية التجمع والمظاهرات. وهذه الحرية الشاملة ستكلف المستغلين والمضطهدين كل ما لديهم.

هكذا فإن حجة " لا يكلف " لا تنفع العمال في أي شيء ما عدا إن كان إفساد وغيهم نفعاً.

التخويف:

- "الوضعية الاجتماعية تتسم بالدقة والخطورة مما يفرض مبادرة مستعجلة بتحريك الملف الاجتماعي، باعتباره ضمان أمن وأمان"

- "الحكومة أهملت عمدا مسألة التوازنات الاجتماعية المقبولة الكفيلة بضمان الاستقرار"

- "هل تريد الحكومة حوارا جديا أم تكرر ما حدث في السنوات الماضية؟"

- " الكرة الآن في ملعب الحكومة وعليها أن لا تصب الزيت في النار بإهمالها أو تجاهلها للمطالب العمالية" هذه نماذج من التلميحات والتحذيرات الصريحة التي ترمي إلى دفع البرجوازية والحكومة إلى تلبية المطالب وذلك بتخويفها بخطر الانفجار وبئس المصير

التجربة أبانت أنها لا تجدي نفعاً. إن التلميح إلى إمكانية حدوث ما يشبه 20 يونيو 1981 و14 دجنبر 1990 لا يفزع المستغلين لأن مثل تلك الانفجارات، التي تنفس السخط المتراكم دون أن يكون لها أفق، يعد لها المضطهدون ما استطاعوا من وسائل الردع لسحقها وإقناع الجميع بلا جدوى المقاومة وبأفضلية الخضوع والاستسلام

إن ما يخيف الرأسماليين وكل المالكين، في كل مكان، هو التنظيم الذاتي الذي يتقوى من خلاله وعي الكادحين الطبقي وينمي إرادة الكفاح لديهم ويرص صفوفهم

أما من يحاول تخويف الرأسماليين بانفجار الشارع، فإنما يكشف عن خوفه هو نفسه ليس من الانفجار بل من كل عمل جماهيري مباشر

الحوار والنقابة:

إن التركيز على الحوار بجعله محور العمل النقابي والمراهنة على تفهم البرجوازية لمطالب العمال، يؤدي إلى انزلاق نحو المفهوم البرجوازي للنقابة العمالية. أي إلى نقابة تخدم أرباب العمل وتراعي متطلبات تراكم الرأسمال بدل أن تدافع عن الشغيلة ضد الرأسمال بالذات

كيف يريد البرجوازيون أن تكون عليه النقابات العمالية؟

لنستمع إلى أحد أقلام الجريدة البرجوازية " الإكونوميست" (عدد 17 سبتمبر 1992): " إن تاريخ العمل والقانون الاجتماعي لا يعرف غير سبيلين:

- المطالبة الجماعية وما تعرفه من صراعات وإضرابات وتوترات ومرارات متراكمة.

- المفاوضات الجماعية والحوار الاجتماعي كضرورة لبلوغ وجهة نظر مشتركة بين مختلف الشركاء هذا الأخير هو الذي يجب أن يكون قاعدة اللعبة الاجتماعية"

وهاكم نموذج آخر عند المجلة البرجوازية "الليبرالي" بقلم صاحبها برادلي (عدد أبريل 1994): " ... لقد أصبح العمل النقابي المتأثر بالتصنيفات الايديولوجية ومفاهيم الصراع متجاوزا. وجاءت التحولات التي يعرفها العالم لتؤكد أنه ما من نموذج أقرب للتمائل غير تكريس المزيد من الحريات وترسيخ روح المبادرة والتنافس". إنها تقصد أن لا بديل لسيادة الوحش الرأسمالي ثم تمضي قائلة إن الحوار أفضل وسيلة لحل المشاكل وفض المنازعات بأساليب حضارية متقدمة وتؤكد على ضرورة مجتمع تسوده علاقات جديدة محاورها التعايش والتفاعل والتضامن والانسجام بين الرأسمال والعمل وتغليب المسؤولية الوطنية على أي اعتبار آخر.

وتخلص إلى أن كل هذه المعادلات في ترابطها إنما تقود إلى أسس جديدة للعمل النقابي والتزامات المؤسسات ودور الدولة والقطاع الخاص...

إن يخاف البرجوازيون كفاح العمال ويعملون ليعوضوه بالحوار أي بسراب يخرج من تبادل أطراف الحديث

واستجداء الباترونا لطلب الحوار قد يصرف النقابيين عن أداء مهامهم في رص الصفوف العمالية وتقويتها. وقد تبين أن الحكومة، في الوقت الذي ترفع فيه النقابات مطلب الحوار، هي سائرة في الهجوم على العمال، واستعملت الحوار لتمرير إجراءات لا شعبية. كما وقع أواسط الثمانينات لما لجأت بعد الحوار إلى زيادة الأسعار بدل الاستجابة للمطالب العمالية.

إن الحوار والنضال ليسا طريقتين يؤديان، كل حسب اتجاهه، إلى انتزاع مكاسب تحسن أوضاع الكادحين. وليس مطروحا على النقابية أن تختار بينهما. فالنضال هو الطريق العمالي مند أن ظهرت الرأسمالية وإلى أن تزول. أما الحوار فهو في الواقع مجرد أداة للتسوية والمماطلة والخداع ولربح الوقت.

إن كل حوار غير مقترن بالنضال سيرأوح مكانه لأن طبيعة التناقض بين الرأسمال والعمل تجعل كل تنازل من الأول يستلزم كفاحا من الثاني.

إن الرأسمالي يجوع العمال ويطردهم وحتى يقتلهم لأنه مهدد بالفناء من جراء المنافسة والحرب الدائرة بين مجموع البرجوازيين في فوضى الاقتصاد الرأسمالي. فلكي يضخم أرباحه يقلص أجور العمال ويكثف استغلالهم. ولكي يواجه مزاحمة البرجوازيين الآخرين فإنه يسعى للبيع بأدنى سعر ولذلك يقلص تكاليفه ومنها سعر قوة العمل.

هذا هو منطق الرأسمالية: منطق تناقض الرأسمال والعمل

وهذا التناقض هو الذي يحدد منطق النقابية المجسدة لوحدة العمال. لذا فوظيفتها هي تبيد الوعي الزائف عن المصالح المشتركة بين الطبقتين المالكة والعاملة وتعيضه بوعي عمالي طبقي. أما نشيد الحوار فهو ينوم الطاقات بدل أن يوقظها ويوحدها.

إن فضح الحوار والدفاع على مفهوم النقابية كأداة كفاح ليس تشددا أو تصعيدا أهوج بل تأكيدا على بناء أدوات الكفاح وإعداد المعارك وقيادتها بما يضمن نجاحها وما ينجم عنه من تفاوض مثمر.

إن نقابية كفاحية قادرة على استنهاض العمال وقيادة نضالاتهم تفاوض الخصم، وليس التفاوض إلا تسجيلا لنتائج المواجهة. ولا تفاوض ذي نتائج دون نضال.

كثيرا ما يوصف الحوار بأنه أسلوب حضاري. وفي ذلك إشارة غير مباشرة إلى أن المعارك ليست حضارية، إذن هي همجية ومتخلفة؟! لكن نظرة واحدة إلى تاريخ الحركة العمالية تؤكد أن النضال المرتكز على وعي طبقي حاد هو الذي رفع عمال البلدان الامبريالية إلى ما بلغوه من مستوى حضاري وجعل منهم طبقة يحسب لها ألف حساب وليس مجرد جيش من العبيد الخانعين.

خاتمة:

إن كل الجهود التي ضاعت في طلب الحوار كانت ستنتفع لو بدلت:

1- في تصليب النقابية في القطاعات الحيوية اقتصاديا والمركزة ليد عاملة كثيفة والتي من شأنها أن تجر القطاعات المتأخرة إلى ساحة النضال

2- ترسيخ تقاليد التضامن العمالي والنضال الموحد: طبقة واحدة، نقابة واحدة

إن الكادحين في حاجة إلى:

أ – تحديد دقيق لأهداف نضالهم النقابي

ب – اختيار الوقت المناسب للنضال والإعداد الجيد له

ج – تقييم المعارك والاستفادة من دروسها

د – بناء منظمات نقابية طبقية سليمة من أمراض البيروقراطية

وهنا تنصب جهود النقابيين، وليس في الركض خلف سراب الحوار

إن الحوار الضروري هو بين النقابات لتجاوز حالة الشتات والتشرذم السائدة لبناء القوة العمالية الواحدة التي يتطلبها كفاح العمال، وهو ما يناضل الكنفدراليون من أجله انسجاما مع البيان التأسيسي لكدش الذي جعل من ركانزها الأساسية إعادة الوحدة للطبقة العاملة.

الثلاثاء 5 حزيران (يونيو) 2007، بقلم: نشرة البوصلة

طوال عملية تجديد المؤسسات (الدستور، الجماعات المحلية، البرلمان) قاتل المخزن بشراسة لفرض ما يخدم مصالح الشريحة المسيطرة من الطبقات المالكة. و كانت شراسة القتال مصحوبة بالخداخ (تنازلات طفيفة يفرغها الإطار العام من كل مضمون) مما مكن من إلحاق هزيمة أخرى بالجماهير الشعبية.

و لتتويج الانتصار المخزني تمت محاولة جر المعارضة إلى ما سمي بـ"التناوب" أي تطبيق نفس السياسة بوزراء آخرين لهم نصيب من ثقة الناس المستغلين و المضطهدين.

ورغم الهرج الذي أحاط بـ"التناوب" خلال أشهر عديدة، فان عامة الشعب لم تكن تعلق آمالا كبيرة على تغيير حكومي. ليس بفعل دعاوة من يعتنون بالرفضويين بل لأن تجارب مشاركة حكومية سابقة علمت الكادحين انه بدون تغيير جذري (إسقاط الاختيارات اللاشعبية) سيظل كل مشارك في الحكومة أسيرا لسياسة تجويع الجماهير و قمعها.

و قد كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قواعد و أطر، في مقدمة المعارضين بكل حزم لمحاولة خداع الجماهير بما سمي "التناوب". و هذا ما يتضح من استعراض سريع للمواقف الكونفدرالية منذ مطلع السنة المنصرمة.

أ- ففي 15 يناير 1994 عاد المجلس الوطني لكندش ليؤكد أن المطروح هو:

* مراجعة عميقة و واسعة للدستور بما يقر كامل السيادة للأمة.

* إعادة انتخاب جميع المؤسسات النيابية بإشراف هيئة دستورية مستقلة.

ب- يوم 30 يناير 1994 الاحتجاجي (استعدادا لإضراب 25 فبراير المؤجل) أكد الكاتب العام لكندش أن هذه لن تقبل من أصدقائها أن يكونوا حكومة تطبق برنامج ضد مصلحة الشعب وان الموقف المسؤول هو عدم المشاركة، منها إلى أن استمرار التجربة الحالية سيكون خرابا على المغرب.

ج- جاء خطاب الكاتب العام يوم فاتح مايو 94 ليضع الجميع أمام مسؤوليته التاريخية: "إننا في الكونفدرالية نتوجه إلى القوى الحية و على رأسها أحزاب كتلة العمل الديمقراطي بضرورة الرد الحاسم، رد في مستوى الجريمة الكبرى التي اقترفها أعداء الديمقراطية و حقوق الإنسان في حق الوطن وحق الأمة. نناشدهم بان يضعوا حدا لهذه المهزلة.(...) إننا نربأ بأنفسنا أن نضع إخوة لنا موضع الريبة لكننا نقولها صراحة نكاد نشك في أنفسنا لأننا نكاد نشك في بعضنا."

د- ولما احتد الضجيج حول قرب "التناوب" وجد موقف كدش تعبيراً عنه على لسان الطيب منشد حيث اعتبر أن حكومة التناوب ستكون تحت رحمة الأغلبية المزورة وستضطر للتحالف معها، وأنها لن تختلف عن الحكومات السابقة، ولن تعطي أحسن منها، وسيكون مصيرها الفشل وما ينتج عنه من تكريس لليأس و تأمر على الديمقراطية.

هـ- يوم 19 نونبر 94 أكد الأموي أمام المجلس الوطني للكدش أن المكتب التنفيذي يرى انه ليس من الوارد بتاتا أن يشارك كونفدراليون في الحكومة وان التجربة الحالية يجب الكفاح لإعدامها وصولاً إلى تغيير حقيقي.

انه الموقف العمالي المنسجم مع الخط الكفاحي الذي ما فتئت كدش تبلوره.

طبعاً كان من المعنيين بالتناوب من لم تعجبه مواقف كدش. إذ بدل الرهان على إنجاز التغيير الحقيقي ساد هم كراسي السلطة الناقصة ضداً على إرادة الأمة و تضحياتها الكبيرة. إن هؤلاء الذين أزعجتهم أو فاجأتهم مواقف كدش نسوا أنها فعلاً منظمة عمالية قائمة بذاتها، وان ارتباطها بحركة التحرر ليس تبعية ولا ذيلية. بل طموح إلى الريادة يستند إلى كون الأجراء والكادحين هم غالبية الشعب، وذوو المصلحة في ديمقراطية حقيقية وشاملة على خلاف مواقف التذبذب والركض نحو التراضي.

إن صحة موقف كدش ينبع من معطيات الواقع السياسي المغربي ماضياً وحاضراً. وتسندة أيضاً عبرة تجارب التناوب في إطار رأسمالي التي تشهدها مجتمعات أخرى وبصيف أكثر تقدماً.

ففي البلدان الرأسمالية ذات التقاليد السياسية العريقة توالى الحكومات وشارك فيها معارضون من كل الألوان تقريباً. لكن ذلك لم يغير قط من انسجام السياسة الحكومية لأن واضعيها و منفيها كانوا يؤمنون بفضائل الرأسمالية رغم انتقاد بعض المظاهر ويعتبرونها (وان تحت أسماء أخرى كخرافة الاقتصاد المختلط) متفوقة على أي بديل آخر. ولم تكن الفروق بين المتناوبين على خدمة الرأسمال تمس الجوهر بقدر ما تعبر عن اختلاف حول أفضل السبل لضمان دوام وحسن سير النظام. وفي هذا الإطار اشتهر الخلاف حول درجة تدخل الدولة في الاقتصاد ومدى مسؤوليتها في مجال الإصلاحات الاجتماعية.

ودون العودة إلى الماضي البعيد يمكن لمن يشك في هذه الحقيقة أن يتأمل ويفكر في حصيلة الاشتراكية الترقيفية في فرنسا وأسبانيا مثلاً لا حصراً. فثلك الحصيلة البائسة لم تتجاوز سياسات يمينية بواسطة حكومات يسارية.

و هذه التجارب على المناضلين العماليين أن يدرسوها لأنها تعطي صورة عما سيكون في انتظارهم إذا نجح التناوب في إطار رأسمالي. ففي جميع حالات مشاركة أحزاب مرتبطة إلى هذا الحد أو ذاك بالحركة النقابية سعى قادتها إلى طمأنة الطبقات السائدة و أوساط رجال الأعمال حول نواياهم مؤكدين أنهم ينظرون إلى مهامهم بعيون وطنية و ليس طبقية. و أن دخولهم إلى الحكومة لن يكون تهديداً للرأسمال. و بالمقابل سعوا إلى إقناع أنصارهم و عموم العمال بفضيلة التحلي بالصبر و الانضباط و مزيد من شد الحزام

(التقشف)، و نبهوا إلى أن الانتصار الانتخابي و المقاعد الوزارية لا يجب أن يكونا تشجيعا لمطالب المناضلين و الطبقة العاملة إزاء الرأسماليين. وأكدوا دوماً أن الوزراء الجدد يواجهون مشاكل ومسؤوليات جسام تستدعي تجنب إزعاجهم بضغوط غير معقولة ولا واقعية.

و لمن يعتبر هذا تسرعاً في الأحكام أو إسقاطاً لتجارب أخرى على واقعنا المغربي، نتوجه بالمثاليين التاليين:

1- " لا يجب الظن انه ستكون هناك زيادات في الأجور فور الصعود إلى الحكومة. يجب أن تعلم الجماهير أننا في أزمة، و يجب أن نطلب منها تضحيات جديدة، و لا بد من سلم اجتماعي لان الزيادة في الأجور تقتضي خلق الإنتاج، فلكي تقسم الثمار علينا أن نجدها أولاً." [الأستاذ المعطي سهيل لجريدة ليبراسيون يوم 11 يونيو 1993]

2- "يجب أن نهيب شعبي في حالة ما إذا وصلنا إلى الحكم لان يفهم كيف سيكون من مصلحته التجاوب معنا في تحمل مزيد من التضحيات، ربما اكبر مما هو مطلوب منه الآن إذا أردنا أن نحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهنا الآن." [السيد خالد الجامعي رئيس تحرير لوبيينيون في مقابلة مع النشرة 26 نونبر 1993]

هكذا إذن؟ سيطلب المتناوبون من الفقراء و المشردين و المقهورين مزيداً من التضحيات و التحمل و الموت البطيء بينما أصحاب الملايير في جناتهم ينعمون.

إن مثل هذه النوايا البرنامجية هي التي تريح بال البرجوازيين و تجعلهم يرحبون بمشاركة المعارضة في الحكومة. وهذا ما أتضح من مقابلات جريدة الاتحاد الاشتراكي مع شلة من أرباب العمل و المهن الحرة [الكلمة للمجتمع المدني] و أيضاً في استطلاع الرأي الذي قامت به المجلة الرجعية أنجو Enjeux (العدد 71 فبراير 1995) حيث تبين أن 60% من مسيري المقولات الذين عبروا عن رأيهم أيدوا حكومة من المعارضة. لو كان التناوب سيخدم الكادحين لكان رجال الأعمال ورجال الأفكار البرجوازية أول من سيصرخ ضده و يعمل لإفشاله، فهم جماعة ذات تجربة و دراية و إطلاع بحكم موقعها الاقتصادي و علاقاتها على جميع المستويات و ذات حس طبقي حاد.

يخطئ من يظن أن الرأسماليين المؤيدين هم معجبون بالكفاءات و الأطر الموجودة في صف المعارضة أو برنامجها لأن القناعة راسخة أن الجوهر لن يُمس بأية حال. إن ما يغريهم هو قدرة المعارضة على ضبط الساحة الاجتماعية و ضمان السلم الاجتماعي لأطول مدة مدة ممكنة في ظل استمرار سياسة إفقار الجماهير لتضخيم أرباح الرأسماليين.

ما كان التناوب لينفع الجماهير الشعبية بل سيولد لديها أوهاماً سرعان ما تتلاشى ليتكرس اليأس إذا انساقت الحركة النقابية مع "التناوب"، آنذاك ستتغذى التيارات المفرطة في الرجعية من غياب أفق واضح وينمو مشروعها الاستبدادي على حساب البديل الجماهيري الديمقراطي.

إن المطلوب ليس التناوب على خدمة الرأسمال بل تغيير فعلي تخرج الجماهير من خلاله من أغلال الاستعباد و التجويع (الاضطهاد السياسي و الاستغلال الاقتصادي) لبناء مجتمع مختلف بصورة جذرية: مجتمع اشتراكي و ديمقراطي خال من الاستغلال. لذا فإن شعار النضال لن يكون غير: من أجل دستور ديمقراطي في أفق حكومة تمثل المأجورين و عموم الكادحين تعيد البناء على أساس خطة اقتصادية- اجتماعية موضوعة بكل ديمقراطية لتلبية حاجات الشعب.

إن النضال على هذا الدرب يتطلب توحيد القوى العمالية و الاعتماد على الطاقات الشعبية الكامنة (ملايين البشر الكادح) بإيقاظها و تنميتها بالنضال وفق الأساليب الطبقية، والتخلي النهائي عن استراتيجية المصالحة مع المخزن لتمرير الإصلاحات و سياسة تحقيق الممكن. فالممكن هو ما توجد فيه الجماهير من استعباد و استبداد.



مداخلة للمناضل عبد الله موانصير حول القمع بالفصل 288 من القانون الجنائي

السبت 27 أيار (مايو) 2006، بقلم: عبد الله موانصير

تحية الى الجميع، نلتقي هنا هذا المساء للتضامن مع ضحايا الفصل 288 من القانون الجنائي، وعلى رأسهم عمال وعاملات فانييلي. فما هو هذا الفصل 288 من القانون الجنائي؟

يقول الفصل 288 من القانون الجنائي إن كل من يدعو الى التوقف عن العمل، أي الاضراب، يمكن معاقبته بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة مالية من 120 الى 5000 ، أو باحدى هاتين العقوبتين فقط. وإذا كان العنف او التذليل او الايذاء قد ارتكب بناء على خطة مدبرة، جاز الحكم على مرتكبي الجريمة بالمنع من الاقامة من سنة الى 5 سنوات.

هكذا يبقى الفصل 288 من القانون الجنائي سيفاً على رقاب العمال، حيث يسلبهم حق الدفاع عن انفسهم بوجه الباترون، أي ممارسة حق الاضراب. فبعد أن يجرد العمال من جميع الحقوق والمكتسبات، ووضعهم في حالة اقرب الى الحيوانات، وحين يلجا الى ممارسة حق يسمع عنه أنه حق دستوري، يجد الفصل 288 من القانون الجنائي يجرده من حق استعماله، وينزل اشد العقاب، ويجد الباترون في الدولة من يذود على ضمان انتهاك كل حقوق وكل مكتسبات العمال، بدءاً بالقوات المساعدة، والدرك، وقوات التدخل السريع، الى القضاء مروراً بالولاية والبشوات.

ولا يمكن ادراج ما تسعى اليه حكومة الباترون اليوم من تقنين الاضراب الا في تعميم وتنميط للفصل 288 من القانون الجنائي. وهل هناك من حرية تحتاج الى التقنين الا اذا كان الهدف هو اقبارها.

ونجد للأسف من داخل صفوف التنظيمات العمالية، والمناصرين لحقوق العمال، من هو شغوف باصدار الدولة لتقنين الاضراب. ان تقنين الاضراب هو الاجهاز عليه، كما يجهز الفصل 288 على حق الاضراب.

هل هناك من خدعة اكثر من أن يدون في الدستور المفروض حق الاضراب، ويأتي الفصل 288 ليعاقب اشد العقاب كل مضرب بتهمة عرقلة حرية العمل.

ان الاضراب هو وسيلة للضغط على الباترون لتلبية مطالب العمال، أي الكف عن العمل، ولأجل هذا يتعاقد العمال ويقومون بتجمعات وينشرون البيانات الداعية للاضراب، ويعلنون ذلك في الصحافة، ويكونون صناديق دعم مادي لأطالة الاضراب، ويدرسون خطة انجاح شل الحركة بالمعمل، ويفكرون كيف يمكن الأُ بكسر الاضراب باستقدام عمال جدد من طرف رب الشركة، أو يحول الانتاج الى مكان آخر. ويختارون توقيت الاضراب المناسب.

ان الفصل 288 من القانون الجنائي يعتبر هذا عرقلة لحرية العمل، وخروجاً على القانون، ويعاقب في الاخير ممارسة حق الاضراب، وذلك دون لف او دوران، انه يصادر حرية الاضراب.

ضحايا الفصل 288 من القانون الجنائي

يلتقي عمال القطاع الفلاحي وحالات من القطاع الصناعي حول اوضاع متشابهة إن من حيث ظروف العمل، او الاجور المتدنية، او غياب الحماية الاجتماعية، والامراض والحوادث المهنية، واليكم لائحة بهذه الانتهاكات:

- تشغيل العمال والعاملات اكثر من 12 ساعة، وذلك ليل نهار، بدون تعويض عن الساعات الاضافية
- تسريع وتيرة العمل لفرض انتاج اكبر وباجور اقل.
- حرمان العمال من العطلة السنوية والاعياد
- اعتبار العمال الزراعيين بالمصانع كعمال زراعيين، هذا لاجل الاجهاز على مكاسب عمال الصناعة.
- حرمان العمال والعاملات من التسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، او حتى اذا تم ذلك تبقى ملفات العمال دون تسوية او تختلس تعويضاتهم.
- حرمان العمال والعاملات من بطاقة الشغل القانونية
- ارغام العمال على توقيع عقود على بياض.
- حرمانهم من الحق في الترسيم
- تشغيل الموقتين بشكل تعسفي وليس بمقياس الاقدمية
- الطرد التعسفي
- دوس كرامة العمال والعاملات، جلد ن سب وقذف وبصق على اوجه العمال و الكتابة على ظهورهم.
- ظروف عمل لا شروط صحة وسلامة متوفرة بها، تعرض العمال والعاملات لامراض فتاكة وحوادث شغل تؤدي ببعضهم الى معوقين الى الابد.
- غياب مؤسسة مناديب العمال
- محاربة العمل النقابي
- غياب حرية الاضراب والتظاهر والاعتصام
- تسريح جماعي عند اغلاق المعمل

هذه الوضعية التي تتفاسمها هذه القطاعات، انه انتهاك حقوق العمال في كل شيء، وحين يزعم العمال والعاملات على القيام بحق الاضراب يساقون كمجرمين الى المحاكم.

ومنهم عمال و عاملات:

- معمل الزيدية للاجور قرب سيدي سليمان

- عمال و عاملات نسيج السعادة

- عمال و عاملات مزرعة البركة

- عمال مزرعة الخير

- عمال أورور 2000 للنسيج

- مؤسسة التازي وشركاؤه بسيدي سليمان

- عمال ضيعة باستور - سيدي قاسم

- عمال كوماغري

- عمال ضيعة النماء - سيدي قاسم

- معمل الكلوريسكس ببورنيقة

- عمال و عاملات فانيلي بانزا والقائمة طويلة .

نماذج لاقتياد العمال الى المحاكمة

معمل اورور 2000

معارك منقطعة سنة 1994

الاتصالات مع السلطات ومفتشية الشغل وتعاون مكشوف للسلطات مع الباترون ضد العمال.

البوليس يداهمون بيوت العمال ليلا لاستدعاء العاملات الى مراكزهم، حيث يهددون للتخلي عن مطالبهم، والا سيودعون السجن. بل اقدمت السلطات مع الباترون على اغلاق المعمل وبالتالي تشريد العاملات واسرهن دون الحصول على رخصة لذلك.

العمال يرفعون دعوة قضائية بشأن الاغلاق غير القانوني، وفي انتظار بث المحكمة في ذلك، الباترون يفتح المعمل بعمال جدد.

العمال يقومون بوقف احتجاجية، البوليس يداهمهم ويتدخل بعنف: ركل ورفس، اهانات ، شتم . توج هذا باعتقال 6 عاملات. تم طلب السراح المؤقت ولم يُقبل والتهمة هي الفصل 288 من القانون الجنائي.

كما اراد رئيس الجلسة اجراء المحاكمة بشكل سري.

وكانت الاحكام السراح المؤقت للعاملات بكفالة 1000 درهم لكل واحدة ، واعتبار الملف جاهزا للمداولة على ان يتم النطق بالحكم في جلسة مقبلة.

معمل الزبديّة

تخفيض ساعات العمل للعمال المؤقتين من 8 الى 3. رفض العمال تخفيض ساعات العمل، وتم القبول بها فيما بعد. لكن الباترون استغنى عنهم في الاخير. تضامن الرسميون مع المؤقتين، قام العمال بالاضراب وبحراسته في وجه طرد الباترون للعمال.

سنة عمال يساقون الى المحمة بتهمة عرقلة حرية العمل و14 في حالة سراح مؤقت.

ادانة العمال بشهر موقوف التنفيذ وغرامة 2000 درهم لكل واحد.

مؤسسة التازي وشركاؤه

4 معامل:

بيسما لتجفيف الخضر قصد تصديرها، وهي اكبر المصانع الاربعة.

بيوردين لصنع فيتامين س من الليمون

فيجيتاليكس لصناعة العبير AROMES

يوماك لصناعة المشروبات.

انخرط العمال في النقابة سنة 1994

العمال يشنون اضرابا جماعيا يوم 22 يوليوز 1994 ، ونجح الاضراب بمشاركة الجميع ، تم التفاوض وعود. وتم الاخلال بما اتفق عليه، وتقديم عقود للتوقيع على بياض.

الاضراب مجددا لمدة 48 ساعة (26 و27 يوليوز 1994)

تضامن عميد الشرطة مع الباترون، واعتقل 11 عاملا واشرف على تعذيب العمال.

وهكذا توالى الاضرابات، افرج عن الاحدى عشر عاملا دون متابعة ، من بينهم مسؤولون نقابيون.

وعلى اثر اضراب 2 الى 12 نوفمبر تم تقديم 3 عمال الى المحكمة بتهمة الفصل 288 من القانون الجنائي

سعيد خلف : عامل بمؤسسة التازي وشركاؤه

خديجة بنعمرو : ضيعة بيسما

الطيب لسمك : ضيعة بهت

برات المحكمة ذمة العمال الثلاثة وفي 21 فبراير 1995 ن انطلق اضراب مفتوح جديد بسبب دوس حقوق العمال من جديد. وكان الاضراب مرفوقا باعتصام. هجوم السلطات واستعمال العنف ضد العمال. باء ذلك بالفشل.

يوم الثلاثاء 14 مارس 1995: هجوم مفاجئ عنيف ضد العمال المعتصمين، واعتقلت الشرطة 5 عمال ، واخذت العمال من الاعتصام وهم نائمون.

الساعة السابعة من نفس اليوم تم اعتقال خديجة بنعمرو وهي في طريقها الى الاعتصام. وجاءت الاعتقالات بأمر من الباشا في رسالة موجهة الى عميد الشرطة، وتم تقسيم العمال والعاملات الى مجموعتين:

الاولى: بلبصير أحمد- بنطونة احمد- كويس احمد- بتهمة عرقلة حرية العمل.

الثانية: بنعمرو خديجة : عرقلة حرية العمل واهانة مقدسات البلاد.

شقدوف المعروفي : عرقلة حرية العمل وحباسة واستهلاك المخدرات والسكر العلني

البوارقي احمد: عرقلة حرية العمل وحباسة واستهلاك المخدرات

الاحكام: خديجة بنعمرو: سنة سجن نافذة وغرامة مالية 1500 درهم

المعروف في سقدوف : شهران سجن نافذة و4000 درهم غرامة

احمد البوارقي: شهر سجن نافذ وغرامة 1500 درهم.

الباترون يقوم باغلاق المعمل وتشريد العمال (140 عامل مرسوم و80 مؤقت ، أي حوالي 200 عائلة)

قام العمال بالاعتصام امام باب المعمل، احتجاجا على اغلاق المعمل وللمطالبة بحقوقهم المتجسدة في الاجور والتعويضات عن الاعمال المنجزة، الخ.

دام الاعتصام 4 اشهر، ولما صمد العمال أكثر لجأ الباترون الى تسجيل دعاوى ضدهم، من بينها الدعوى التالية: عرقلة حرية العمل، الفصل 288 من القانون الجنائي، ولا بد من الاشارة الى ان المعمل كان مغلقا.

الادانة: شهرين سجنا وغرامة 250 درهما

وتعويض الباترون 5000 درهم لكل عامل.

استئناف العمال الحكم الى 10 10 اكتوبر 1995 وتأجيل وتأجيل . دفعت المسألة الى دجنبر 1995.

أشكال التضامن

عمل العمال والعاملات من قطاعات مختلفة، وعمل سكان الاحياء واهالي المحاكمين من العمال، على مؤازرتهم، وحضور وتبعية المحاكمة، وجمع الدعم، الا أن ذلك ليس بعد في المستوى المطلوب. كما ان هناك دعم ملحوظ للجمعية المغربية لحقوق الانسان في انتداب محامين للدفاع عن المحاكمين، واصدار بيانات الى جانب جمعيات اخرى، الى جانب اشكال اخرى للدعم.

لكن المتبين ان التنظيمات الاخرى لا زالت لم تستجيب لنداءات العمال. فبخلاف لجنة المرأة العاملة التي توجه باستمرار ابان محاكمة خديجة بنعمرو، لم يستجيب للنداء من طرف التنظيمات النسائية لاجل التضامن معها، ويمكن أن نلاحظ ذلك ايضا اثناء محاكمة عاملات فانيلي.

ان ادراك الاتحاد المغربي للشغل، وبالخصوص الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، جعلها تتخذ موقفا صائبا من الفصل 288 من القانون الجنائي. وبالنسبة للاتحاد العام للشغالين وكندش، فانها وقعت ما ورد بالتصريح المشترك الذي جاء فيه بالخصوص" الالتزام باحترام حق الاضراب ، كحق مضمون في الدستور، مع احترام حرية العاملين بالمؤسسة طبقا للقوانين الجاري بها العمل واحترام حرمة المؤسسات الانتاجية بما يضمن حقوق العمال وارباب العمل".

ان الفصل 288 كما قلنا في مقدمة هذا العرض صريح: يعطينا الدستور حق الاضراب، ويأتي الفصل 288 لسحبه منا بيد أخرى ويقدمنا على اثره الى المحاكمة. ان حرية الاضراب الواردة في الدستور وقول لا لعرقلة حرية العمل لا يمكن ان يثق بها اي مناضل نقابي كان ام حقوقيا، وسيعد مجنونا من يريد ان

يجمع بين نعم ولا في نفس الوقت في هذا الميدان . ان هذا يشبه المثل الشعبي : اطلع تأكل الكرموس، انزل شكون قالها لك؟

والى جانب مصادرة حق الاضراب عبر الفصل 288 من القانون الجنائي، عملت السلطات اكثر من مرة على جعل المحاكمات تمر في سرية مطلقة، اذ لا تسمح للمتضامنين ولوج قاعة الجلسات. واحيانا تتدخل لتفريق المتضامنين بقوات البوليس مستعملين العنف. ويتعرض العمال النقابيين المسؤولين للطرده من طرف رئيس الجلسة. هكذا نلمس ايضا انتهاك حقوق المتضامنين، وانتهاك حقهم بالاخص في تتبع المحاكمات التي يتعرض لها رفاقهم العمال. ومن الملاحظ أن السلطات والقضاء والباترون وشكلون كلا منسجما في انتهاك حقوق العمال والعاملات.

وسجلنا خلال الرجوع الى بيانات واستطلاعات النقابات والجمعيات الحقوقية انه ولو مرة داهم البوليس الباترون لخرقه القوانين، ولو مرة واحدة مثل امام المحكمة كمتهم.

ان هذا يؤكد لمن هو غافل ان الدولة والقانون يخرقون حق العمال والعاملات كل ثانية، ويبقون اداة بيد الباترون لتحقيق طمعهم على حساب حقوق العمال والعاملات واسرهم. فباسم الفصل 288 يلغون حق الاضراب، وباسمه يسوقون العمال الى المحاكم، وباسمه يداهمون اعتصامات العمال ومساكنهم ليلا ونهارا، ويسلبون اي وسيلة للدفاع حتى التي يتشدقون بها على انها حق من حقوق العمال.

لذا فعلى كل حقوقي، وكل عامل وعاملة في منظمته، وكل امرأة او فتاة وكل شاب، أن يناضل الى جانب من رفعوا شعار الغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المنتهك لجميع الحقوق. ومن أقر بهذا الفصل سواء بحسن نية او سوء نية، او تقاعس عن النضال من اجل الغائه يعتبر منحازا لصف المجرمين في حق حقوق العمال والعاملات.

فلندعم جميعا ضحايا هذا الفصل بكل الاشكال المتاحة



سياسة برجوازية أم سياسة عمالية؟

الخميس 14 حزيران (يونيو) 2007

بقلم: نشرة البوصلة

كي تضمن استقرار الاستغلال، تعمل البرجوازية بواسطة دولتها لجعل النقابات العمالية تمارس سياسة برجوازية داخل الصفوف العمالية. وهي سياسة تقوم على جعل العمال يقبلون تأييد عبوديتهم والاكتماء ببعض التحسينات التي سرعان ما تعصف بها تقلبات اقتصاد السوق.

طالما بقيت النقابات ملتزمة حدود هذا النوع من السياسة فإن الرأسماليين يرتاحون ويتركون النقابات وشأنها. لكن ما أن تبدأ المنظمات العمالية في تلمس طريق سياسة عمالية طبقية حتى يتدخل حراس الرأسمال للتنبيه من مغبة التوغل في هذا الطريق. وهكذا تتعالى الصيحات بأن النقابات تمارس السياسة متخفية عن دورها. وتكون هذه الصيحات إنذارا بإجراءات عملية للحد من فعل النقابات.

منذ تأسيس الكنفدرالية الديموقراطية للشغل، وعبر المعارك التي خاضتها، استمرت محاولات ردها بتهمة السياسة. وكانت المفاوضات الأخيرة مع الحكومة، بعد تأجيل إضراب 25 فبراير 1994، فرصة أخرى لاستعمال تلك الفزاعة. فإزاء مطلب احترام الحرية النقابية، أعلنت الحكومة عن استعدادها للالتزام الكامل بما تطلبه النقابات بشرط الابتعاد عن السياسة. واقتрحت أن تضع النقابات بيانا عن الحرية النقابية وتقوم الحكومة بإعلانه باسمها بشرط أن تلتزم النقابات بما هو في حكم القانون، أي ما يدخل في صلاحية النقابات-النقابة نقابة والسياسة سياسة-(1)

إن هذا الاقتراح- الفخ يعني في الواقع ما يلي: لنضمن استغلالكم في هدوء واستقرار نترك لكم حرية أن تصنعوا القيد الذي سنتولى نحن أمر إحكامه في أيديكم. فالرأسماليون ليسوا ضد ممارسة النقابات للسياسة، بل هم أول من يشجعها ويدفعها إليها. فقط يريدون سياسة الوفاق الطبقي أي قبول الاستغلال الرأسمالي وتحمل المزيد من التضحيات ليتجاوز الرأسمال ما يعترضه من مشاكل دورية. ويعطي الوصولي عقا الغازي صورة عن السياسيين العماليين الذين لا تنزعج منهم الحكومة ولا تطالبهم بالفصل بين السياسة والنقابة لأن سياستهم نافعة لها.

يلخص عقا الغازي هذه السياسة قائلا: (2) "مركزاتنا قائمة على 3 أصعدة

- 1- الحوار ثم الحوار ثم الحوار
- 2- تطابق مصالح الطبقة الشغيلة من عمال ومأجورين مع مصالح المقاولات الوطنية، الأمر الذي يجعلنا أصلا نرفض فكرة وفلسفة الصراع الطبقي
- 3- الحرية الفردية في إطار التضامن، الأمر الذي يجعلنا نرفض بكل قوة الليبرالية الوحشية" لا مجال إذن للنضال، فقط الحوار أي كما يفهمه أولياء نعمته: المماثلة والوعود الكاذبة لربح الوقت وإيهام العمال أن البرجوازية ستتحلى عن طيب خاطر عن مكاسب للعمال.

إن هذه السياسة البرجوازية المعدة للعمال ترمي إلى إفساد وغيهم بطمس تناقض مصالحهم مع مساعي الرأسمال لشل قدرتهم على النضال وجعلهم طائعين خائعين. إن الهدف هو إطلاق يد الرأسماليين لاستغلال العمال كما يحلو لهم، وهذا هو ما يقصد بالحرية الفردية: حرية استعباد الأغلبية الكادحة من قبل الكمشة المستحوذة على وسائل الإنتاج.

أما التضامن في سياسة عقا الغازي فهو تضامن العمال مع الرأسماليين بالتحلي بالصبر، وتحمل عواقب السياسات التي تضعها البرجوازية للخروج من أزمت اقتصادها مثل ما يسمى بالتقويم الهيكلي. ثم تضامن الرأسماليين مع العمال أي إلقاء بعض الفتات كلما لاح خطر زعزعة استقرار الاستغلال. باختصار إنها سياسة السلم الاجتماعي.

ليس عقا الغازي إلا الوجه الوقح لهذه السياسة، إذ هناك اتجاها أكثر ذكاء ومرونة يعمل لجر العمال إلى سياسة السلم الاجتماعي بحجج مخادعة ومأكرة تدعي نصرة الجانب العمالي(راجع مثلا مشروع الميثاق الاجتماعي الذي أعده حزب علي يعته عام 1991). مهما كان فإن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل نقابة طبقية كفاحية رفضت منذ تأسيسها كل دعوات السلم الاجتماعي.

جاء في البيان التأسيسي لكدش(نوفمبر 1978) " ... جاء شعار " السلم الاجتماعي" كوسيلة تستعملها الطبقات المستغلة لتغطية طبيعة وأسباب الأزمة الحقيقية ولتهدف إلى التخفيض من تعبئة الجماهير العمالية والحد من نضالاتها وفي النهاية لكي تكس ثرواتها ولترفع من حدة الاستغلال..." وبرفضها لكل سياسة برجوازية موجهة للعمال تسير كدش مناضلة على طريق سياسة عمالية طبقية "إننا نحاول تأسيس ممارسة ديمقراطية وأن نكون نقابة الجميع. لنا خطنا السياسي العام الذي لا يهاند الطبقات المستغلة والذي يطمح إلى تشييد مجتمع اشتراكي متحرر يعتمد التسيير الذاتي..." (3) هذا ما جعل رد كدش في المفاوضات الأخيرة حاسما باعتبار أطروحة نقابة غير سياسية منتهية منذ إضرابات 1979 التي قادتها كدش، وبالتأكيد على سياستنا تدخل في إطار مواجهة الأسباب الحقيقية للوضع الاجتماعي والخروقات النقابية.

إن أطروحة النقابة غير السياسية ما هي إلا قناع لتمرير سياسة معادية للعمال وتكمن خطورتها في قدرتها على خداع وتضليل الصفوف المتأخرة من العمال، خاصة في بلد تقلصت فيه الحرية السياسية إلى درجة الصفر. لذا فهذه الأطروحة سلاح لنتشيت شمل العمال لا يمكن إبطال مفعوله إلا بالعمل الدائم على إيقاظ العمال الأقل وعيا وإنكاء حسهم الطبقي ورفع إرادة الكفاح لديهم بفضح كل أبواق الرأسمال بين صفوفهم، وإبراز التناقض الجوهرى بين الرأسمال والعمال في كل وقائع الحياة اليومية.

وتلك إحدى المهام الملقة على عاتق الإعلام النقابي الطبقي

البوصلة، العدد 3، يناير 1995

هوامش:

- (1) كلمة الأموي في المجلس الوطني يوم 16 أبريل 94، (راجع الديمقراطية العمالية-ماي 94)
- (2) مقابلة مع عقا الغازي رئيس النقابة الوطنية الشعبية، (المجلة المغربية العدد 28)
- (3) راجع: جدلية النقابي والسياسي: عرض ألقاه الأموي في ندوة " التحولات الراهنة وعالم الشغل" بتعاون مع الكنفدرالية العامة للشغل(فرنسا) أيام 17-20 ماي 90 (الديموقراطية العمالية عدد 94 - شنتبر 92)

الأحد 24 حزيران (يونيو) 2007، بقلم: نشرة البوصلة

1- الإضراب العمالي يأتي من التناقض بين العمل والرأسمال

الإضراب هو أحد أشكال الرفض والتمرد التي يرد بها البشر المستعبد للحد من الاستغلال والاضطهاد وللتحرر الشامل والنهائي منهما.

وقد أصبح الإضراب اليوم، في العالم أجمع، حدثاً مألوفاً سواء داخل المقاولات، أو المرافق العمومية، محلياً أو على مستوى البلد كله. بل أحياناً يشمل الإضراب بلدانا عديدة دفعة واحدة [فروع الشركات متعددة الجنسية].

وينتج هذا الانتشار الواسع للإضراب، رغم القوانين الهمجية التي تقلصه أو تمنعه، من انقسام المجتمع المتزايد إلى أقلية مالكة مستبدة وأكثرية معدمة ومضطهدة. فنمو ظاهرة الإضرابات ترافق مع نمو الرأسمالية وانتشارها. فالنظام الرأسمالي مبني على احتكار حفنة مستغلين للخبرات ووسائل الإنتاج، مما يجعل المجريين من الملكية مضطرين إلى بيع قدرتهم على العمل ليستمروا على قيد الحياة (الأصح قيود الحياة في المجتمع البرجوازي).

وفي هذه العلاقة يكمن التناقض بين الطبقتين البرجوازية والعاملة: فرب العمل يسعى لشراء قوة العمل بأقل ما يمكن لتضخيم الأرباح بينما العامل من جهته يريد بيعها بما يضمن له ولأسرته مستوى عيش لائق.

وفي هذا التضارب بين المصالح يشكل الإضراب احد أسلحة عبيد الأجرة. فرب العمل يستفيد من ضغط البطالة ليخفض الأجر، حيث يقبل العاطلون عن العمل الاشتغال بأقل اجر. كما يخفض الأجر الفعلي بتطويل يوم العمل وزيادة حدة الاستغلال. ويقف العامل في هذه المواجهة عاجزا بمفرده أمام جبروت رب العمل من جهة وشبح الموت جوعا من جهة أخرى. وطالما بقي العمال فرادى مشتتتين استمرت عبوديتهم واسترقاقهم لتتراكم أرباح الرأسماليين. وأمام استحالة المطالبة الفردية يأتي الإضراب كرد فعل جماعي يقف خلاله العمال جسما واحدا لردع اندفاع الرأسمال. وليس الإضراب مجرد تجميع عددي للعمال، بل هو ولادة كيان جماعي له منطقته الخاص: فالعمال يكتسبون الثقة بالنفس وكل فرد يفكر للجماعة ويتصرف كعنصر مشدود إليها.

2- الإضراب يطور الوعي العمالي

يخرج العامل من تجربة الإضراب وقد تحول نوعيا: فعندما يستعين رب العمل بأرباب عمل آخرين لكسر الإضراب، تظهر للعمال تلك الروابط القوية التي تشد الرأسماليين إلى بعضهم، وتفضح كل الأكاذيب حول المقولة كوحدة يحكمها هدف مشترك، وبذلك ينتقل اهتمام العامل من رب عمله الفرد إلى الطبقة البرجوازية كلها.

وعندما تنتقل عدوى الإضراب إلى مصانع أو قطاعات أخرى ينتقل معها اهتمام العامل من وضعه الشخصي إلى وضع الطبقة الأجيورة كلها، ويكتسب وعيه من جراء ذلك طابعا شموليا. وعندما تتدخل السلطة بعودها الكاذبة، ويستقدم رب العمل قوات القمع لمهاجمة المضربين، تتجلى أمام العمال في واضحة النهار حقيقة الحكومة والقوانين التي تحكم بها: ففي لحظة يتبدد كل ضباب الأكاذيب البرجوازية حول الدولة راعية المصلحة العامة المزعومة والحكم فوق الطبقات، وتتكشف الحكومة وهي تدافع عن الرأسماليين وتضع القيود في يدي ورجلي العامل.

باختصار، خلال الإضراب يقفز الوعي العمالي في أيام قليلة إلى مستوى لم يصله طوال أعوام عقود من السير العادي والرتيب لحياتهم.

وهذا الدور الكاشف الذي تقوم به الإضرابات يجعل الحكومة تفعل كل شيء لإحباطها بالسرية، فتمنع أخبارها من الانتشار، وتبذل كل ما في قدرتها لوقفها وبأسرع ما يمكن.

3- نمو الإضراب وتسييره

الإضراب المهني (الاقتصادي) هو الشكل الأولي للإضراب. ففيه يكون هدف العمال الوصول إلى تقاسم أفضل لصالحهم لتلك القيمة التي أنتجوها ويستحوذ الباترون على قسم منها (الربح).

وهذا الإضراب نفسه، رغم طابعه الخبزي، يؤدي إذا خيض بحزم وكفاحية إلى المس بجزء من سلطة الطبقة الرأسمالية. فالعمال المضربون يريدون منع الباترون من شراء قوة العمل بالثمن الذي يريد. وعندما يعتصمون بأماكن العمل أو يقيمون حراسة لإضرابهم فإنهم يمنعون الباترون من إدخال من يشاء إلى "مقاولته".

وتنمو بذور المس بسلطة الرأسمال هذه بقدر ما يتسع الإضراب من داخل المقابلة ليشمل القطاع، ثم البلد كله. وأيضا بقدر ما يتطور شكل الإضراب من التوقف عن العمل، ومغادرته، إلى الاعتصام بأماكن العمل، ومن هذا الاعتصام إلى تشغيل المصنع لحساب العمال.

هكذا يتحول نزاع شغل بسيط إلى امتحان قوة لمعرفة من هو السيد داخل المقابلة، وفي مجمل الاقتصاد والدولة: الطبقة البرجوازية أم الطبقة العاملة؟

وما أن ينطلق الإضراب حتى تظهر حاجيات تنظيمه وتسييره. فكل إضراب يتطلب:

- تجميع الدعم من فرع الإنتاج، وباقي أنصار النضال العمالي محليا ووطنيا وتوزيعه.
- توزيع المؤونة، وباقي متطلبات الحياة على المضربين وأسره.
- منع دخول كاسري الإضراب إلى المصنع.

- تنظيم التنشيط الثقافي للمضربين وكذا تنظيم اجتماعات نقاش سير المعركة.

- تنظيم الإعلام للدفاع عن قضية العمال أمام الرأي العام.

- البحث عن معلومات حول نوايا الخصم. تتطلب كل هذه الوظائف أجهزة تنسق عملها في إطار أوسع على مستوى المقولة أو فرع الإنتاج أو المدينة أو البلد كله.

وتتنوع أجهزة تسيير المعركة حسب تجارب العمال ومستوى وعيهم. وقد تتخذ إحدى الأشكال الثلاث الآتية:

(1) يمكن أن يتسم تسيير الإضراب من قبل نقابة بشكل بيروقراطي. أي من طرف مسؤولين نقابيين لا ينزلون عند العمال إلا نادرا لجس نبضهم لا غير.

(2) يمكن أن تقوم نقابة بإدارة المعركة بشكل ديمقراطي، أي بواسطة اجتماعات عامة للمضربين النقابيين الذين يبقى قرار تطور المعركة بيدهم.

(3) الشكل الأكثر ديمقراطية هو لجنة الإضراب، المنتخبة من طرف كافة المضربين بمختلف انتماءاتهم النقابية وحتى غير المنتمين. ويكون أعضاء هذه اللجنة قابلين للعزل في أية لحظة. واللجنة نفسها خاضعة لقرارات الاجتماعات العامة المنتظمة للمضربين.

وهذا الشكل هو الأكثر ضمانا لوحدة العمال المضربين وانتصارهم. فالتعدد النقابي والسياسي بين العمال قد يضر بسير المعركة. فعندما تقوم أجهزة كل نقابة باتخاذ قرار السير في اتجاه قد لا يوافق عليه آخرون، يؤدي ذلك إلى تعثر النضال بل حتى فشله.

أشكال الإضراب وتوقيته

أشكال الإضراب

تطور الإضراب مع تطور الإنتاج الرأسمالي نفسه، وردا على أساليب البرجوازية ودولتها لتكسيهه ومحاربتة. ويبقى الإضراب كوسيلة قابلا دوما للتطوير حسب الوضعية الملموسة، أي ظروف الزمان والمكان.

وقد أوحى تنظيم العمل داخل وحدات الإنتاج والمرافق العمومية بأشكال إضراب غير تقليدية ومتلائمة مع الخصوصيات:

- الإضراب الدائر: يضرب العمال في مشغل تلو الآخر، أو فئة تلو الأخرى بالتناوب دون أن يتوقف الجميع دفعة واحدة. وهو يفرض دراسة دقيقة لسيرورة العمل للتمكن من شله. وميزة هذا الإضراب ما له

من انعكاسات على عمل العمال غير المضربين. مثلا اضطربت الحركة بإحدى محطات القطار بفرنسا طيلة ستة أيام رغم أن مدة الإضراب لم تتجاوز ثلاث ساعات لكل عامل مضرب.

- الإضرابات القصيرة والمتكررة : تتم دراسة وثيرة الإضراب وتوقيتها وفق خطة مضبوطة.

- الإضراب المبروق : يتم تخفيض المردودية بتنقيص مقصود لوثيرة الإنتاج. مثلا لا ينتج العامل إلا نصف المعتاد. علما أن تخفيض الإنتاج في أحد الأقسام يؤثر على باقي الأقسام المرتبطة به.

- الإضراب بالتمسك بشكليات العمل (إضراب المغالاة) : يبدي العمال نشاطا مفرطا، ويتمسكون بالشكليات مما يؤدي إلى تعثر العمل ويطنه الشديد. مثلا مستخدم بالإدارة يتوقف عند كل وثيقة إدارية كثيرا من الوقت للتأكد من تفاصيل عمله بها متيقنا بكل مبالغة من أدق الأمور مما يؤدي إلى تراكم العمل وثقل تسييره. وهو عمل كان ينجزه بكل خفة. هذا النوع من الإضراب فعال في قطاعات كالبريد والجمارك والملاحة الجوية.

- إضراب السدادة BOUCHON : يمكن إيقاف العمل في مصنع كبير بإضراب عمال مشغل صغير فيه (عمال موقع حساس). ضرر هذا الإضراب على الباترون بالغ فهو رغم التوقف الكلي للإنتاج مضطر لتحمل الأكلاف العامة وتحملات الصيانة، وفوق ذلك أجور غير المضربين.

- الإضراب مع الاعتصام: كان هذا الشكل ميزة الإضرابات الجماهيرية في فرنسا عام 1936، وعاد للظهور في مايو 1968 . وأصبح سلاح العمال المعتاد للرد على التسريح الجماعي . كما أن اللجوء إلى هذا الشكل يتم لمنع الباترون من تشغيل عمال جدد لكسر الإضراب.

- الإضراب المصحوب بالمسيرات: إلى مقرات الإدارة بالعاصمة، أو مقرات السلطات المحلية أو غيرها من مؤسسات الدولة (البرلمان – الوزارة – مجلس استشاري لكذا وكذا) .

- على مستوى التأطير : يلاحظ في العقود الأخيرة أن سعي الدولة للتحكم في الإضرابات باستعمال النقابات أدى إلى اتساع الإضرابات البرية GREVE SAUVAGE أي غير الخاضع لتوجيهات المنظمات النقابية. وهي ظاهرة شملت حتى بلدان مثل ألمانيا وانجلترا حيث يمنع القانون صراحة الإضراب البري. وهذه الظاهرة تجد تفسيرها في التبقراط المتزايد للنقابات وابتعادها عن انشغالات القواعد العمالية.

اختيار توقيت الإضراب :

من المعتاد أن يلجأ العمال إلى الإضراب في الوقت الذي يحتاجهم رب العمل أمس الحاجة. أي في فترات الازدهار حيث تكثر الطلبات، وتترأى له فرص الربح الوفير. أو حينما يكون ملتزما بعقود مع الزبائن، أو غير ذلك من مستلزمات البيع والشراء.

ولنفس السبب غالبا ما يتجنب العمال الإضراب في فترات الكساد حيث مخزونات المصنع مكتظة بالسلع التي لم تجد من يشتريها.

كما يمكن لاعتبارات أخرى متنوعة أن تؤخذ في الحسبان لتحديد وقت إضراب ومدته. ويلعب المستخدمون بالمصالح الإدارية للشركة، بحكم اطلاعهم على تسييرها، دورا هاما في توفير المعلومات المساعدة على اختيار الوقت الأنسب لإعلان الإضراب. كما يمكن الاعتماد على ظروف خارجية عن العمل لإعلان الإضراب. ومن الأمثلة الشهيرة في هذا المضمار مثال عمال مصفاة بترول بفرنسا قرروا الإضراب ساعة وصول الرئيس شارل دوغول فتم قبول مطالبهم فورا.

كما يمكن أن يضطر العمال إلى الإضراب والاعتصام بغض النظر عن أي اعتبار في حالة إقدام رب العمل على طرد النقابيين أو تسريح جماعي.

ليس ثمة قاعدة عامة، بل تحليل ظروف الزمان والمكان ومناقشتها الجماعية هو السبيل لخوض الإضراب في أفضل الشروط.

البوصلة-العدد الخامس- أكتوبر



رسالة مفتوحة إلى وزير الصيد البحري

الأربعاء 4 تموز (يوليو) 2007، بقلم: عبد الله موناخير

ارسلت باسم نقابة البحارة وضباط الصيد بأعالي البحار- كدش نشرتها جريدة « الديمقراطية العمالية» بتاريخ 11 أكتوبر 1993

كثر الكلام عن أزمة الصيد بأعالي البحار ، فأصحاب الرساميل بهذا القطاع يتباكون بذريعة المصاعب المتصلة بسقوط أسعار الرخويات، وتكاليف الاستثمار، وثقل القروض، واستنزاف الأساطيل الأجنبية لمراد البحر . وحول هذا كله عقدت الندوات والمواد المستديرة وصدرت التوصيات وكتبت الجرائد والمجلات . لكن في الجانب الآخر يسود صمت مريب، فاليد العاملة بالبحر عانت دوما من تأزم حالتها بما فرض عليها من تدني الأجور، وتأخير أدائها، وطول ساعات العمل، وخطورة ظروفه، وفساوة شروط الإقامة في الجيابات، وخطر البطالة المحدق.

السيد الوزير:

انطلاقا من اقتراضنا أنكم لستم على بينة من شقاء البحارة، ومكابدهم لكل صنوف المعاناة، نضع أمام أنظاركم صورة موجزة وكلنا يقين أن من سمع ليس كمن رأى وعاش.

1) أجور أغلبية البحارة الساحقة تتراوح بين 1000 و1500 درهم في الشهر. وقدرة البحارة الشرائية تهزل من يوم لآخر من جراء الزيادات المتلاحقة في الأسعار.

ومثلا فإن زيادة نصف درهم في سعر كيلوغرام من الخبز مؤخرا أضافت عبء ما لا يقل عن 50 درهم على الدخل الشهري لأسرة عمالية من خمسة أفراد. ولا ريب أنكم على علم بأن التشغيل يحيا بأجرته، فلا سهم له في البورصة ولا يملك عقارا ولا آلات ولا حتى كوخا يركن إليه. فتصوروا إذن كيف له أن يتدبر بأجرته تلك متطلبات البقاء على قيد الحياة من سكن وغذاء ولباس وتطبيب وتدريب لأبنائه وترفيه؟ وإن كان هذا المصير هو ما حكمت به الباترونا والحكومة على عمال هذه البلاد أجمعين، فإن ما يفاقم وضع عمال أعالي البحار هو تأخير أداء الأجور شهورا عديدة، مما يلقي بهم إلى أهوال المجاعة والبيؤس والتشرد. ولكم أن تنزلوا إلى رصيف ميناء أكادير لتروا طوابير البحارة بعد أسابيع عمل مضن لجؤوا لتسلم الأجور وكأنهم يطلبون صدقة من أرباب البواخر.

2) تعلمون جيدا أن القانون البحري استثنى بواخر الصيد من العمل بمبدأ ثماني ساعات عمل يوميا. وظل هذا ينطبق على الصيد التقليدي حيث يتلقى البحارة حصة من المحاصيل، وظهر الصيد بالأعالي حيث العمل بأجرة محدودة وليس بالحصة لكن ساعات العمل بقت غير محدودة.

هذا ما جعل البحارة بهذا القطاع يعملون دون انقطاع، ودون حد لساعات العمل، مما يرفع معدل الاستغلال إلى مستويات تدمر قوة عمل البحارة خاصة مع تدني الأجور.

3) يشتغل بحارة الصيد بالأعالي في محيط محفوف بالمخاطر، سواء ما تعلق منها بحوادث الشغل التي غالبا مات تتسم، نظرا لطبيعة العمل، ببالغ الخطورة (بتر الأطراف خاصة الأيدي، والوفيات، الخ)، أو ما يهدد الصحة من برودة ورطوبة بالمجمدات ومواد كيميائية وحرارة الشمس فوق الباخرة. هذا علما أن مراقبة ظروف العمل منعقدة كما هو شأن باقي قطاعات الإنتاج .

4) إن البحار، بحكم ارتباطه بالجباب طيلة السفر، يلزمه بيت مستوفي لشروط الراحة ليتمكن من استرجاع قواه كما ينص القانون نفسه . إلا أن واقع الإقامة بجبابات الصيد بالأعالي يتنافى مع الأدنى الضروري فالأسرة والدواليب مكسرة والأفرشة و الأغطية بالية، والشركات لا تهتم بكل هذا بقدر اهتمامها بالآلات والمعدات.

في هذا الإطار يعيش البحار في مستوى الحد الأدنى الفيزيولوجي، فالتغذية ما كانت يوما كافية لا كما ولا نوعا، فتم الإجهاد عليها منذ أن بدأ الكلام عن الأزمة فنزلت إلى مستوى لا يناسب لا البحار ولا العمل .

5) إن هذا الجحيم العائم فوق الماء لا يتحملة البحارة إلا كرها، فالبطالة المتفشية برا وبحرا وما ينجم عنها من كوارث تهدد كل حين مزيدا من البحارة، بل حتى الضباط بكل تخصصاتهم، ليس فقط الخريجين الجدد بل أيضا من قضوا سنوات طويلة من العمل كما هو شأن الضباط المطرودين من شركة مافوسيون.

السيد الوزير:

إن هذا الحجم الذي بلغته مشاكل اليد العاملة بهذا القطاع تدل على أن الوزارة متجهة إلى صوب واحد هو أصحاب الأموال الذين راكموا، بفضل كل أنواع المساعدات والاستغلال المفرط لليد العاملة، ثروات ضخمة في حين تتحول جماهير البحارة إلى معدمين بأجور لا تستحق الذكر. إن البحار اليوم ينسحق تحت نير أغنياء الصيد الذين يُكيّفون حياته وفق مستلزمات الاعتناء الأقصى، كأن لاحق له في الحياة كبشر لا كبهيمة .

وحتما سيستعيد البحارة إنسانيتهم، فالعمل المشترك يدفعهم إلى مناقشة أوضاعهم، وانتقالهم من باخرة إلى أخرى يجعلهم يعرفون أن الاستغلال واحد. ويستفيدون من تجارب الآخرين، لذلك التحقوا بالقسم المنظم من الطبقة العاملة بتأسيس نقابة البحارة وضباط الصيد بأعالي البحار.

السيد الوزير:

إن الغاية من لفت أنظاركم إلى أوضاع شغيلة الصيد بالأعالي هو إعطاؤكم فرصة لتبرهنوا أن وزاراتكم وزارة للصيد وليس لأغنياء الصيد. ستجدون رفقة هذه الرسالة ملفنا المطلبية الذي سلمنا نسخا منه لنقابتي البترونا بهذا القطاع . وفي الأخير نعلم أن جوابكم هو ما سنلاحظه على الواقع والسلام.

قضية موناير وما سمي "هيئة الإنصاف والمصالحة"

السبت 27 أيار (مايو) 2006

تنظم الدولة المغربية ومساندوها من أحزاب و صحف وبعض منظمات تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان عملية تضليل هائلة لقبر ملف القمع الهجمي الذي تعرض لها مناضلو شعبنا طيلة عقود .

وبصفتنا من ضحايا ذلك القمع بعد تعرض المناضل عبد الله موناير للاختطاف والتصفية الجسدية من طرف جهاز القمع السري في ماي 1997 نرى من واجبا ان نعيد التذكير بقضيته

و نعبر عن موقفنا مما يحضر باسم المصالحة والإنصاف .

- ان قتل الدولة المغربية لعبد الله موناير كان بسبب أفكاره وممارسته كمناضل اشتراكي ثوري وهب حياته ،مذ كان عمره 16 سنة، لقضية كفاح كادحي المغرب من اجل تحررهم من الاستبداد السياسي والاستغلال الرأسمالي. ورغم المؤامرة الخبيثة التي نظمها البوليس بمشاركة القضاء من اجل طمس الحقيقة واتهام أبرياء بجرم القتل ظهرت الحقيقة بفضل إضراب الاف البحارة من أكادير الى العيون طيلة 3 اشهر كاملة سنة 1998 ، اذ كان أول مطالب الإضراب إطلاق سراح المتهمين ظلما ، وتم ذلك فعلا .

- نحن عائلة الشهيد موناير نرفض التعامل مع المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، الة الكذب هذه التي قامت بأدوار دينية لصالح الجلادين منذ تأسيسها الى الآن .ونعتبر كل المشاركين فيه متواطئين سيلقون حكم التاريخ وحكم الشعب يوم يكون قادرا على قول كلمته.وان غدا لناظره لقريب.

- ليس ما سمي كذبا هيئة الإنصاف والمصالحة غير حلقة جديدة من محاولة قبر ملف جرائم الدولة عبر لف أفراد وجماعات متقنعة بحقوق الإنسان تساعد النظام في مساعيه بناء على حسابات سياسية كلها ضلال على ضلال (انتقال ديمقراطي مزعوم قد يعصف به كشف حقيقة جرائم المستبدين ومعاقبتهم). لذا فإننا لا نعتزف بهيئة المصالحة والإنصاف تلك ونرفض عرض ملف موناير عليها و أي تعامل معها وننبه كافة أقارب الضحايا وانصار حقوق الإنسان الى فخ التعاون معها .

- ترمي الحملة الإعلامية التي تحبك المخابرات خيوطها الى مساواة الجلادين ومن قاومهم سعي الى الإقناع ان «لكلا الطرفين نفس المسؤولية فيما وقع وبالتالي فلا حاجة لمساءلة أحد، وكفي ان تعتذر الدولة المغربية وتضمد الجراح بمعالجة الحالات الاجتماعية ويفضي ذلك كله الى تصالح المغاربة مع أنفسهم لينصرفوا لبناء البلد وتنميته». ان هذه الأضاليل جريمة أخرى تضاف الى جرائم القتل والتعذيب . فمناضلو شعبنا الذين تعرضوا للإبادة كانوا مدافعين عن حق الشعب المغربي في الحرية والعيش الكريم ضد حكام ظالمين على رأس اقلية محتكرة للثروة والسلطة ، مثلما كان أعضاء المقاومة وجيش التحرير

مناضلين ضد ما يقوم به الاستعمار من استعباد ونهب، فهل يجد تعذيب المقاومين وقتلهم مبررا في كونهم حملوا السلاح ضد سلطة المستعمر ؟

اخيرا ان حقيقة جرائم الدولة المغربية ستتكشف يوم يقدر الشعب المغربي على فرض ذلك بقوته الجماهيرية المنظمة ، والطريق الى ذلك يمر عبر تجاوز نخبوية العمل الحقوقي ببناء منظمات مكافحة وجماهيرية الى جانب أدوات النضال الأخرى .

اما الإنصاف والتعويض الذي نأمله فهو ان يعتنق شباب المغرب أفكار موناصير و رجال و زروال وسعيدة وأشباههم ويكرسوا حياتهم للنضال من اجل التحرر من الاستبداد والاستغلال .

ونحن واثقون ان ذلك سيحقق. اكادير 7 ابريل 2004، عن العائلة: ابراهيم موناصير



من هو المناضل موناخير عبد الله؟ ولماذا قتله النظام المغربي؟

الاثنين 1 أيار (مايو) 2006

المناضل-ة عدد: 12، بقلم: جريدة المناضل-ة

يوم 27 مايو 2006 ، تحل الذكرى التاسعة لاختطاف واغتيال المناضل العمالي الثوري موناخير. هذا المناضل الذي اهتز كادحو وكادحات أكادير لمقتله على نحو لم يفعلوه من قبل. ساروا في مظاهرة تلقائية من معمل للتصبير بانزا إلى مقر النقابة) كدش ثم ا.م.ش) إلى بيت أسرته يوم 8 يونيو 1997، وشارك في جنازته زهاء 8 آلاف كادح وكادحة، لدرجة أن قوات القمع تصدت بدروعها للمشييعين لتسد طريقهم إلى المقبرة، لمنع مرورها وسط المدينة، فتوقف الموكب الجنائزي ثلاث ساعات. ولما سار استغرق 3 ساعات أخرى، بفعل ضخامته وتحوله إلى مظاهرة ضد الاستبداد، ليصل المقبرة في الساعة الخامسة بعد زوال يوم 19 أكتوبر 1997.

لم تتل قضية هذا المناضل العمالي من صحافة المعارضة (الزائفة) غير اهتمام من يخشى تكاثر المناضلين من معدن عبد الله. فالصورة التي قدمتها مبتورة ومشوهة: نقابي مات في ظروف غامضة، وسرعان ما تلاشى الاهتمام به وبمصير من اتهمهم النظام ظلما بقتله. لقد عاملوه بتلك الطريقة لأنه من أبطال الشعب الحقيقيين وليس من "الأبطال الديمقراطيين"، الذين ظلوا يرتعدون من نضال الجماهير وامتصوا حياتهم في استجداء المستبدين للتوافق معهم.

لقد آمن موناخير أن لا سبيل غير تثوير وعي الكادحين وتمتين تنظيمهم و إطلاق مبادرتهم الكفاحية.

لكن المناضلين الذين قاربوا موناخير في كفاحه اليومي يعرفون أي نوع هو من المناضلين: ثوري حتى النخاع.

بحار وعمره 16 سنة، نقابي وعمره 19 سنة. رفيق الشهيد كرينة، قضى 20 سنة الأخيرة من حياته مناضلا عماليا، انطلق خلالها من العمل النقابي الاولي في نقابة خيزية هي ما تيسر لبحارة أكادير آنذاك) نقابة القوات العمالية المغربية)، وسار إلى النضال في الشبيبة الاتحادية، أيام كانت تستقطب طاقات شابة تواقفة إلى التغيير الجذري. وتطور سياسيا، في سياق مطبوع بالتراجع العام للحركة الثورية، ليستكمل نضجه السياسي مناضلا ماركسيا أمميا. وبذلك يعتبر المؤسس بامتياز لخط كفاحي بروتيتاري متبلور وسائر إلى النمو، ليست جريدة المناضل-ة غير إحدى تجلياته.

ابن تربة بروتيتارية

ولد عبد الله موناخير سنة 1959 ، عن أب هاجر من ايت يامر (60 كلم شمال أكادير) للعمل في الصيد البحري. تلك كانت حالة آلاف القرويين النازحين من منطقة حاحا بالأطلس الكبير الغربي. تلك المنطقة

القروية، الجبلية، حيث الأرض الصالحة للزراعة قليلة، والثروة الغابوية التي لا تفيد السكان، بقدر ما تتعرض للنهب. وحيث الإهمال المخزني المؤدي إلى انعدام البنى الأساسية، والمرافق الاجتماعية.

نشأ عبد الله بحي أنزا الصناعي باكادير. الحي عمالي بامتياز: معمل اسمنت أكادير ووحدات صناعية عديدة لتصبير السمك، ومعمل زيوت، وميناء للصيد الساحلي ولجبايات الأعالي، وآخر للتسويق. يتميز الحي بكون اغلب سكانه يقطنون القصدير، أحياء صفيح عديدة بمحاذاة الجبل وعلى شاطئ البحر، وعرضة دائمة لتعسف السلطة وابتزازها.

انضم موانصير عام 1978 إلى نقابة القوات العمالية المغربية، وكان غادر المدرسة في المستوى الخامس الابتدائي.

تجربة سياسية أساسها ثورة دائمة فكرية

كان موانصير حالة فريدة من مناضلي الطبقة العاملة المغربية: نموذج الكادح العصامي الذي تمكن بجهد الخالص من تسليح نفسه بنظرية النضال العمالي الثوري، مع حس نقدي حاد لا يكل من المسألة.

عاش تجربة تجذر قسم من الاتحاد الاشتراكي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، لا سيما في الشبيبة، وهي التجربة المستندة إلى الماضي النضالي للحركة الشعبية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) المواصلة لطرائق المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، والمهتدية بفكر متأثر بالاشتراكية العلمية، كالمذكورة التنظيمية لعمر بنجلون (بناء حزب ثوري بتطبيق تقنيات البلاشفة التنظيمية على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) و الاختيار الثوري للمهدي بنبركة: الموقف من الاستقلال الشكلي ومن العلاقة بالملكية.

كان يرتمي على قراءة كل ما هو في المتناول من صحافة يسارية، أي ما يصل من الشرق كمجلة الطريق، و بيروت المساء - الحرية، هذا إلى جانب كلاسيكيات الماركسية. هذا التأهيل الذاتي المستمر هو ما هيأه للسير قدما لما بدأت تجربة يسار الاتحاد الاشتراكي تراوح المكان. فسرعان ما كان ضمن من تواجهوا مع قادة تلك التجربة محليا بناء على ملاحظة لا تطابق الأقوال والأفعال، وبوجه خاص تباعد الممارسة عن زعم الانتساب إلى الماركسية.

لكن هذا لم يمنع موانصير من العمل والتعاون مع جميع المناضلين من أجل القضية العمالية.

بعد انحلال تجربة الشبيبة الاتحادية باكادير، بعد اصطدامها بيسار الحزب محليا، كان ملاذ موانصير في مزيد من التكوين الفكري، وتشكيل حلقات دراسة الماركسية من شباب أنزا العمالية. (لديه نسخة من كتاب ارنست ماندل "مدخل إلى الاشتراكية العلمية" تلاشى غلافها من كثرة استعمالها).

في تلك الفترة انتقل من الفكر الاشتراكي غير واضح المعالم الذي جسده الاتحاد الاشتراكي في النصف الثاني من السبعينات إلى اعتناق الماركسية الثورية في أحدث صيغها مجسدة في برنامج الأممية الرابعة.

توجد بين أوراقه ملخصات عديدة بخط يده لكلاسيكيات الماركسية (رسالة إلى رفيق- حق الأمم في تقرير مصيرها...)، ولجملة من أدبيات الأمم المتحدة الرابعة. فقد كان منذ منتصف الثمانينات من قراء أدب التجمع الشيوعي الثوري بلبنان (جريدة ما العمل؟ كراس الثورة العربية، وتحليل الوضع اللبناني (كراس اجتياح بيروت، الخ)، ومن القراء الأوائل لمجلة المطرقة التي أصدرتها التنظيمات النصيرية للاممية الرابعة بالمنطقة العربية. كان لا يفارق ثلاثية اسحق دويش التي تعطي لوحة شاملة عن تطور الحركة الثورية من نهاية القرن 19 إلى ثلاثينات القرن العشرين من خلال سيرة تروتسكي.

(JPEG) وكانت عودته إلى يسار الاتحاد الاشتراكي، بعد ان سمي حزب الطليعة، بدافع الاقتناع بإمكان تطور المناضلين، لاسيما الشباب، نحو وعي ارقى وممارسة ميدانية أفضل. لكن ديناميته النضالية الفريدة غالبا ما وجهت هناك بسخرية أحيانا واتهامات بالتروسكية وبالتعاون مع القاعديين أحيانا أخرى. كان ما عاشه من ظواهر سلبية بهذا التنظيم أقعته بانسداد أي باب إلى تطوره نحو الأفضل، فقدم استقالته من حزب الطليعة (كذلك فعل رفيقه از فرار) في دفتر مدرسي من 12 ورقة بخط يده، سلمها لأحد مسؤوليه.

مناضل بروليتاري عملي

كان هذا التشبع بالفكر العمالي الأصيل واقيا من العديد من الأمراض التي أهلكت العديد من القوى اليسارية الشابة، وحافزا للبحث عن سبل الانتقال إلى ممارسة ميدانية مطابقة لذلك الفكر. تكرست لديه عادة تدوين المعلومات عن أوضاع فرط الاستغلال بالمعامل وبقطاع الصيد البحري. نتج عن ذلك عشرات التقارير عن أوضاع البحارة والاستثمارات من كل نوع عن أحوال العمال بمصانع أنزا وبالميناء، وعن المعارك العمالية، وعن احتجاجات الفقراء الذين تهدم السلطة بيوتهم بمبرر محاربة البناء العشوائي.

أولى اهتماما خاصا ببحارة الصيد بأعالي البحار، لا سيما بعد دخول الأسطول من ميناء لاس بالماس بجزر كاناريا إلى ميناء أكادير ابتداء من 1985، وانصب انشغاله على رصد أوضاع الاستغلال بهذا القطاع الذي كان في عز تطوره، وبإيجاد صلات بين عماله.

وفي مطلع سنوات 1990 انكب على الإلمام بأوضاع النقابات لا سيما الكونفدرالية المتميزة آنذاك بنفس كفاحي أقوى قياسا على غيرها، و أيضا بالقطاعات العمالية غير المنظمة. تابع عن كثب بعلاقات مباشرة التجربة النقابية بشركة اومنيوم المغربي للصيد، منذ نشأتها سنة 1993، وتعاون مع مناضليها. و كان وثيق الصلة بتجربة النقابة في الوكالة المستقلة للنقل الحضري باكادير، ومعاونها مجدا لها لا سيما على صعيد جهد الإعلام والتكوين.

كان، بقصد ربط الصلات في مختلف الأوساط العمالية، مستعملا بكثافة لسلح المناشير، التي غالبا ما أجبرته الفاقة على استنساخها بحجم صغير، وكان يوزع مناشير الهيئات المركزية للكونفدرالية، وبيانات النقابات الوطنية، بتصويرها من الصحافة.

هذا الجهد الميداني، إلى جانب رفاقه، وبالأخص أقربهم إليه ازفرار محند) الذي قاسمه دون غيره كل المسار الموصوف أعلاه، وهو أيضا ماركسي عصامي لم تطأ قدماه المدرسة)، هو الذي أثمر كراس أكادير النقابي (1996)، ونشرة البوصلة، والعديد من المنشائر النقابية بمختلف القطاعات.

المواكبة اليومية، والتمسك بأي صلة بالوسط العمالي، وتقديم الخدمات النقابية لكل ذي حاجة إليها، كان المقدمة التي لا غنى عنها لتأسيس نقابة بحارة وضباط الصيد بأعالي البحار - في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل- سنة 1993.

أتاحت له مواظبة الصلات بالبحارة من النقاط الأهمية التي بدأ مشكل تعاضدية بحارة الصيد الساحلي يكتسيه في انشغالاتهم، وأدرك ما قد يمثله ذلك من مرتكز لبناء نقابة جماهيرية. وكالعادة كانت أولى الخطوات الإمام الدقيق بالمسألة، فانكب عليها على الأوراق (دراسة أنظمة التعاضدية) وفي الميدان بانجاز استثمارات مع البحارة. نتج عن ذلك الدراسة التي نشرها بجريدة الأنوار بتاريخ 25 مارس 1997 ، بعنوان " اتحاد البحارة هو الطريق لحماية مكاسبهم"، وعضويته باللجنة التي تشكلت لمحاسبة رئيس التعاضدية. قاوم بقوة داخل هذه اللجنة مضايقات السلطة التي بلغت حد منعه من دخول بناية ولاية أكادير.

مناضل من أجل نقابة كفاحية ديمقراطية

قاتل داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من اجل تأسيس تقاليد تضامن ميداني مع النضالات العمالية الجارية، بالتدخل لنصرة المضربين والمعتممين، وبالإلحاح لقيام الأجهزة النقابية(المجلس النقابي والاتحاد المحلي) بواجباتها، مناهضا جدار الفصل الذي تقيمه البيروقراطية بين القطاعات العمالية. وعمل ان اجل تفعيل هيئات النقابة محليا بالتقدم ببرنامج عمل مفصل في فبراير 1994، برنامج اصطدم بالتكلس البيروقراطي وباستثناء استعمال النقابة لأغراض منافية للنضال العمالي.

تعرض للاضطهاد في النقابة بمنعه من توزيع المنشائر والنشرات النقابية وحضور الاجتماعات. تعرض للضرب من مسؤول كونفدرالي-اتحادي يوم فاتح ماي 1994، لأنه احرق العلمين الصهيوني والامريكي. و تقرر طرده بموافقة المكتب التنفيذي لكندش. واصل تمسكه بالكونفدرالية، وطرح المشكل مباشرة على الأموي دون جدوى. فتطورت التجربة النقابية الناشئة آنذاك بين بحارة الصيد الساحلي حول مشكل التعاضدية وعبأت آلاف البحارة، ولم تجد من إطار غير الاتحاد المغربي للشغل، رغم الوعي بتبقرطه وفساده البالغين(راجع المقال عن مؤتمر ام ش الجهوي عام 1995 بكراس أكادير النقابي). وهكذا تأسست نقابة بحارة الصيد الساحلي في مارس 1997- (ا م ش).

وعلى جبهات نضال متعددة

عايش عبد الله موناصيل مشكل سكن الكادحين في أنزا، وفي غيرها من أحياء الفقراء باكادير.

فكان الدفاع عن حق الفقراء في سكن لائق، ومن أجل المرافق الأساسية، و ضد عمليات الهدم والابتزاز التي تمارس السلطة، إحدى انشغالاته النضالية. تجسد هذا الانشغال في العمل الميداني بانزا في إطار فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ثم في تأسيس جمعية الأطلس الاجتماعية والثقافية، في صيف 1995، بحي تاووكت الشعبي، في هامش أكادير، حيث ينتشر ما يسمى البناء العشوائي و حيث تهدمه السلطة بمبرر لاقانونيته.

تحمس لتأسيس جمعية المعطلين، وكان دوما إلى جانب نضالات فرعها المحلي، كما شارك بإحدى أنشطتها الوطنية بالرباط، وكان من اقرب رفاقه العديد من مناضلي هذه الجمعية الصامدة.

ناضل في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان باكادير، نشط بوجه خاص في رصد الخروقات المتعلقة بأوضاع الشغيلة، وفي حفز التضامن مع نضالات العمال وضحايا السكن غير اللائق.

وكان مبادرا إلى احداث لجنة مناهضة مشروع مدونة الشغل في فرع الجمعية، تلك التي كانت من المبادرات القليلة التي ظهرت آنذاك، ترمي إلى تحسيس الأجراء بخطر ما تزعم دولة أرباب العمل إدخاله من تغييرا على قانون الشغل تضر بمكاسب العمال.

وكان نشاطه من أجل الحقوق الإنسانية منكمما بهاجس بناء أدوات نضال شعبية فعلية، وهو ما كان موضوع خلافه مع أطراف يسارية داخل فرع الجمعية. فقد صارع موانصير، رفقة مناضلين آخرين، اغلبهم طلاب ومعتلون، داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ضد توجه عقيم، وقصير النظر، يريد لها ان تظل كما أسسها الاتحاد الاشتراكي جمعية لتسجيل المواقف ورصد الخروقات من برج عاجي، والامتناع عن أي تدخل ميداني لنصرة النضالات العمالية أو لتعبئة فئات شعبية متضررة وضحية تعديات السلطة، وذلك باسم خصوصية العمل الحقوقي، الخ. كما تميز برؤيته النقدية (العمالية) لثقافة موانثيق حقوق الإنسان التي كانت ملاذا للعديد من اليساريين بعد أن هوت «اشتراكية» البيروقراطية المغتصبة لسلطة العمال.

وناضل عبد الله من أجل ديمقراطية الجمعية واستقلالها ضد ما جرت به العادة السيئة من استعمال طرق حشد البشر لاغراض انتخابية داخل الجمعية دون ان يكون فاعلا بها، والركض إلى الاستيلاء على الأجهزة و الركون إلى سبات عميق بعد تحقيق ذلك.

التصفية الجسدية وسيناريو محضر البوليس

شهدت الأشهر القليلة السابقة لاختطاف موانصير تشديدا للرقابة البوليسية عليه، وهو ما اخبر به أقاربه ورفاقه. وتعرض لمحاولة اختطاف أولى بحي الموظفين باكادير. وكانت الثانية

مساء يوم 27 مايو 1997، بابت ملول (15 كلم من أكادير). وظهرت جثته بحوض ميناء أكادير يوم 31 مايو.

فور تصفيته بذل البوليس ما في وسعه لطمس الحقيقة. ونشر من الشائعات الكثير حول ان قتله ناتج عن دوره في لجنة محاسبة رئيس تعاضدية البحارة، أو مافيات في الميناء. وعند الشروع في التحقيق ركز البوليس بحثه في أقارب الشهيد ومحيطه النضالي. وفي الأخير حبك قصة كاملة ستؤدي إلى اعتقال 4 مناضلين نقابيين قريبين من حزب الاستقلال، وآخر من حزب الطليعة. استعمل البوليس ، بقصد إضفاء صدقية على ما حبك، خرافة تنافس نقابي بين المتهمين المظلومين ونقابة البحارة. وضم محضر البوليس (500 صفحة) رواية مفصلة لكيفية مشاركة الخمسة في عملية القتل، وأدت ممارسة التعذيب على المتهم الرئيسي إلى توقيعه محضر الاعتراف بالقتل.

اتهمت أسرة موانصير المخابرات بقتله، ورفضت دفنه، متمسكة بوجود إجراء تشريح طبي ثاني. كان ذلك موقفا إذ أثبتت التشريح تهافت الرواية البوليسية.

تعرضت فهدى خديجة ، رفيقة عبد الله بجمعية حقوق الإنسان وجمعية الأطلس، لضغوط بوليسية قوية للتراجع عن أقوالها بصدد مكاملة عبد الله الهاتفية لها من ايت ملول قبل لحظات من اختطافه. وتعرض أقارب عبد الله لضغط بوليسي لوقف اتهام جهاز المخابرات، وذلك بانجاز محاضر لهم تتضمن ذلك الاتهام، وقعوها بالفعل لكنها لم تكن ضمن ما قدم للمحكمة.

تجدت عائلة موانصير ونقابة البحارة للتشهير بالجريمة محليا ودوليا، وناضلوا من اجل إطلاق سراح المتهمين ظلما، وإجراء بحث نزيه. وتجدت اسر المتهمين ظلما في تعاون وثيق مع عائلة موانصير لتخليص المظلومين من مخالب جهاز القمع. وشهدت أكادير احتجاجات شعبية طيلة صيف 1997، مطالبة بالحقيقة وبتبرئة المتهمين ظلما.

إضراب البحارة يقوم ميزان العدالة البرجوازية الأعوج

وضعت نقابة البحارة في إضراب 1998 إطلاق سراح المتهم الرئيسي وإسقاط المتابعة عن عنهم جميعا على رأس مطالبها.

بدأ إضراب بحارة الجنوب من 24 سبتمبر 1998 ، وتقرر تمديده إلى 18 نوفمبر، وبالنظر إلى جماهيرية الإضراب الذي لم يسبقه مثيل في تاريخ كفاح البحارة (شلل كلي لموانئ الصيد من أكادير إلى العيون)، جرت مفاوضات أفضت إلى توقيع اتفاق 6 نوفمبر 1998. وقد سبق تلك المفاوضات تحقيق المطلب الأول للإضراب بالإفراج عن المعتقلين الخمسة يوم 6 أكتوبر 1998. و سقط قناع النظام.

من هو عبد الله موانصير؟ انه نموذج المناضل البروليتاري، سليل تقاليد النضال العمالي الثوري، نموذج المناضل-ة الذي تحتاج الثورة العمالية-الشعبية بالمغرب.

لهذا بالذات اغتاله نظام الحسن الثاني.

سيظل موناصير عبد الله في قلوب عشرات آلاف البحارة وفي قلوب عمال المغرب. مات وهو يعلم أن النضال من أجل القضية التي استشهد من أجلها سيتواصل، وإن رفاقا آخرين سيموتون من أجلها حتى تحقيق النصر.

